وثائق مكة المكرمة من واقع سجلات حساب أصول وخصوم الصرة في الفترة (١٢٣٥-١٢٥٥ هـ/ ١٨١٩-١٨٣٩م) المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة

د. محمد علي فهيم بيومي
كلية الآداب للبنات في أبها - جامعة الملك خالد

لا تزال الدراسات التي تتناول الأوضاع الاقتصادية في مكة المكرمة قليلة مقارنة بغيرها من الأقاليم الأخرى، وفي ظل الحاجة الماسة لمادة تاريخية جديدة أملاً في إبراز البحوث الأكاديمية المعتمدة على الوثائق الأصلية، بعيدًا عن النقل والتكرار من المراجع المتداولة، كان من الضروري التعريف ببعض السجلات التي تضيف مادة تاريخية مهمة؛ وهو ما دفع الباحث إلى الاهتمام بعرض المجموعة الوثائقية التي يعتقد أنها تضيف رصيدًا من المادة التاريخية البكر، وهي مجموعة أرشيفية ذات قيمة تاريخية كبيرة تسمى: "سجلات أصول وخصوم الصرة الشريفة"، وقد اختير منها هذه المجموعة لدراستها.

(قدم للنشر في١٤٣٣/١٠/٢١هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٤/٦/٣هـ).

عالج البحث موضوعات عدة محددة تبين أهميتها وكيفية الإفادة من مادتها التاريخية المهمة، وهذه الموضوعات هي: التعريف بتلك السجلات من خلال تقديم فكرة تاريخية عن أماكن وجودها في القاهرة، ثم عرض وصف السجلات وأهميتها في تاريخ مكة المكرمة، والحديث عن أبرز الموضوعات المتعلقة بتاريخ مكة المكرمة فيها، حيث يتعرض البحث لمصادر الصرة التي كانت تنفق منها على بعض الشؤون في مكة المكرمة، وهي: الدواوين الحكومية في مصر وكانت كثيرة سوف يتعرض لها البحث، وكذلك الخزائن المختلفة المرتبطة بمالية مصر والدولة العثمانية التي تقدم أموال الأوقاف والصرة[١] بأنواعها، والتي وردت تفصيلاً في تلك السجلات، كما يتعرض البحث أيضًا لمصروفات أصول وخصوم الصرة على الأحوال الاجتماعية ابتداءً من وظائف الإدارة في مكة المكرمة، التي تتمثل في شيخ الحرم[٢]، ونائبه،

(١) الصرة: مصطلح يستخدم بشأن الأموال والهدايا التي ترسل من أقاليم العالم الإسلامي كافة، وكانت تخرج من تركيا تحت اسم الصرة الهمايونية، أما من مصر فكانت تسمى: "الصرة الشريفة"، ولها أقسام فمنها الصرة الرومية وصرة الجوالي وصرة الموقوفات وصرة السنويات، بعضها كان موجودًا في فترة البحث وبعضها الآخر لم يكن موجودًا، وغير ذلك، بالإضافة إلى الكسوة والعينيات.
M. Z. pakalin: *Osmonli tarih deyimleri veterimleri sozlugu*, Milliegitin Basimeui 2 baski, st 197 C., p. 224-225.

(٢) شيخ الحرم: مصطلح إداري يطلق على رجل عسكري يتولى الإدارة في جدة ليبتعد عن التصارع مع شريف مكة في مكة ، أما المدينة المنورة فكان مقر حكمها القلعة السلطانية بالمدينة المنورة، وكان كل منهما يتولى بموجب فرمان سلطاني أو بتفويض من الإدارة المصرية، وغالبًا ما يعين من العسكريين. للمزيد ينظر: بيومي، محمد علي فهيم: =

والآغوات[٣]، والكتاب، والصيارفة، والأشراف، فضلاً عن الوظائف الأخرى؛ فضلاً عن بعض ملامح الشؤون الاجتماعية، مثل: مخصصات الأهالي من دفتري التقاعد والجوالي[٤] مكة المكرمة، وبعض المظاهر الاجتماعية التي ركزت عليها المجموعة مثل: الأزياء والاحتفالات في مكة المكرمة؛ كما عرض البحث للتفصيلات المهمة التي أوردتها تلك المجموعة عن الشؤون الدينية المتعلقة بتكاليف الكسوة، وبعض شؤون الحرم، وتعرض الدراسة أيضًا لما أوردته المجموعة من وثائق تتعلق بالشؤون العلمية، وأخيرًا يدرس البحث بعض ملامح سياسة الإدارة تجاه صرة مكة المكرمة، التي برزت واضحة في تلك السجلات، وهو ما لم يظهر في مجموعة أخرى في دار الوثائق القومية بالقاهرة.

= **مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني**، الطبعة الأولى، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣١٧-٣١٨.

(٣) الآغوات: جمع آغا، والآغا هو الطواشي والسيد والعظيم والأخ الأكبر والمكرم، وهنا المقصود بهم الطواشية الذين كانوا يجلبون من الأقطار المختلفة، وكانوا في الأساس من السود، ثم شاركهم البيض في سلك الآغوات وخدمة حريم السلطان، والمساجد الكبرى في العالم الإسلامي، ومنها الحرمان الشريفان، ثم صاروا يتولون دار السعادة العظمى، وفروعها بالأقاليم، ونظارة الأوقاف على الحرمين الشريفين، وما إلى ذلك من تلك الوظائف. دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س١، م١٩٨، ص٩٥، م٤٨٠، ٢٣٢؛ أحمد السعيد سليمان: **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م، ص١٧، ١٩.

(٤) الجوالي: جمع جالية، وهي ضريبة تؤخذ من أهل الكتاب وصارت تتسع وأنشئ لها ديوان خاص، أطلق عليه ديوان الجوالي، أو مقاطعة الجوالي، وكان ريعه يصرف على الشؤون والمرافق العامة في الأقاليم التي تجمع منها، وكان بعضها يصل إلى الحرمين الشريفين. رفعت، إبراهيم، **مرآة الحرمين**، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ١/ ٣١.

أولاً : التعريف بسجلات أصول وخصوم الصرة

قبل أن نتعرض لسجلات أصول وخصوم الصرة ينبغي أن نعرف بهذين المصطلحين، فأما الأصول كمصطلح اقتصادي فهو كلمة تطلق على الموجودات الاقتصادية التي تمتلكها المنشأة، مثل النقد وحسابات المدينة المنورة والبضاعة والمعدات والمباني والأراضي وغيرها، وتكون الأصول ملموسة كالمباني والمخزون السلعي، أو غير ملموسة، وتنقسم إلى نوعين، الأول: الأصول الثابتة: وهي موارد ذات كيان مادي ملموس تمتلكها المنشأة بهدف الحصول على منافع اقتصادية محتملة في المستقبل وعمر اقتصادي مقدر يزيد عن سنة واحدة يتم شراؤها للاستخدام في تشغيل المنشأة وليس بغرض بيعها للعملاء أو تحويرها(٥)، والثاني: الأصول المتداولة: وهي التي تشير إلى أي أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة، هي عادة سنة واحدة، ولكن ربما تكون أكثر في المشروعات التي لها دورة عمليات أطول. والأصول تعني الالتزامات، بالإضافة إلى رأس المال(٦).

وأما الخصوم فهي الالتزامات التي يتوجب على المنشأة سدادها، كالذمم الدائنة في الحال والمستقبل، أو الخدمات

---

(٥) العطار، محمد صبري وآخرون، **أساسيات المحاسبة** (١)، مراجعة ابراهيم السباعي، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩م، ص٢٢.

(٦) المرجع نفسه، ص٢٢؛ عبدالسلام، عبدالله وآمال محمد كمال، **أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات**، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧.

التي يتوجب على المنشأة تقديمها في المستقبل. وتكون الالتزامات قصيرة الأجل تستحق خلال سنة واحدة، أو طويلة الأجل تستحق بعد أكثر من سنة، وهو ما ينطبق على الإدارات الاقتصادية التي كانت تقدم مخصصات الحرمين الشريفين في مصر في فترة البحث، حيث كانت المؤسسات الوقفية مستقلة تمتلك رأس مال ثابتًا، وهو أصل الوقف، ومتداولاً أيضاً مثل ريع الوقف، كما هو معروف في الدراسات المحاسبية التقليدية القديمة(٧)، وهو ما يؤكد موضوعًا مهمًا جدًا، ألا وهو النظام المالي والمحاسبي المتكامل الذي كان متبعًا حينذاك في النظام الاقتصادي العثماني، والذي كان يضمن استمرار مخصصات أهالي الحرمين الشريفين، كما ظهر واضحا في تلك السجلات التي نقدمها اليوم للباحثين والمهتمين بالدراسات العثمانية، كما أن هذه التعريفات ضرورية لفهم نظم الإدارة المالية في مصر في النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري تأكيدًا لوجود هذه المصطلحات المالية بمفاهيمها نفسها في هذه الفترة المبكرة من تاريخ مصر والدولة العثمانية، حيث قامت الإدارة المصرية في فترة البحث بجمع كل معلومات وبيانات أصول وخصوم الصرة ضمن هذه السجلات التي تعد واحدة من أبرز سجلات الروزنامة(٨)؛ وكذا تعد واحدة من أهم

(٧) العطار، **أساسيات المحاسبة**، ص١٥-١٦، ٢٣.

(٨) الروزنامة: كلمة فارسية بمعنى كتاب اليومية، وديوان الروزنامة هو الديوان المختص بجباية الضرائب والإنفاق على جهات البر، والروزنامجي هو رئيس ديوان الروزنامة. الدارندلي، عزت أفندي، =

المجموعات الأرشيفية التي تهتم بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمكة المكرمة؛ بل وللحرمين الشريفين معًا، وتوجد هذه المجموعة في دار الوثائق القومية على كورنيش النيل بالقاهرة، ضمن مخزن الروزنامة، الذي يحتوي على أكثر من خمس وستين مجموعة فرعية تختص بالمالية المصرية في العهد العثماني، وتحوي مادة تاريخية عن مكة المكرمة، وقبل أن نتحدث عن هذه المجموعة المهمة ينبغي إعطاء فكرة تاريخية عن الأماكن التي استقرت بها، ثم الحديث عن أهميتها كمادة تاريخية بكر عن تاريخ مكة المكرمة في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي وتحديدًا في الفترة (١٢٣٥-١٢٥٥هـ/ ١٨١٩-١٨٣٩م)، وكانت تلك السجلات موجودة في القلعة في مقر الوالي منذ عهد محمد علي باشا، وظلت حتى افتتحت دار الوثائق القومية على كورنيش النيل بمنطقة روض الفرج بالقاهرة، فانتقلت إليها، واستقلت في مخازن الروزنامة(٩).

أ - وصف السجلات:

أما السجلات فعددها ثمانية وثلاثون سجلاً، ومن حيث الشكل فهي من النوع المستطيل (١٩سم عرضًا، و٥٠ سم طولاً تقريبًا)، ويلحظ أنها تعود إلى الفترة التاريخية (١٢٣٥-

= ضيا نامة، مخطوط باللغة التركية، ترجمه د. جمال سعيد عبد الغني تحت عنوان: **الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثماني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٩م، ص٤٧٤.

(٩) رمضان، مصطفى، **مناهج البحث وتحقيق المخطوطات**، ص٢٤٤،٢٤٥؛ محكمة الباب العالي، بدار الوثائق القومية بالقاهرة، ص١٩٣-١٩٤.

١٢٥٥هـ/ ١٨١٩-١٨٣٩م)، كما يوجد أكثر من سجل لسنة واحدة بينها اختلاف كبيرٍ في الموضوع والأرقام والبيانات كافة، كما أن هناك سجلاً عن سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م ليس موجودًا على الرغم من ذكره في الفهارس، وتغطي السجلات مدة عشرين عامًا فقط - مع الأسف - لكنها تحمل بين طياتها مادة تاريخية بكرًا تستطيع أن تكشف كثيرًا عن القضايا التي سوف نتعرض لها، إذ قدمت موضوعات جديدة انفردت بها عن غيرها من سجلات الأرشيف المصري الأخرى.

كما يلحظ أن تلك السجلات شهدت فترة سلطان واحد من أهم سلاطين الدولة العثمانية في عهدها الثاني هو السلطان محمود الثاني، حيث تبدأ في سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م، وتنتهي بآخر سجل سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، وكذلك شهدت حقبة مهمة من عهد محمد علي باشا، وهي الفترة التي أعقبت سقوط الدرعية (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م) من جهة، وبروز الصراع السياسي والعسكري بين السلطان العثماني ووالية على مصر حيث توقفت السجلات عند معاهدة لندن ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م التي أجبرت محمد علي باشا على الالتزام بما فرضته القوى الأوربية.

ومن ثم يمكن التأكيد على أن الفترة السياسية المضطربة التي واكبتها تلك السجلات على الرغم من صعوبتها في المنطقة بأسرها؛ فإنها لم تؤثر في مستحقات المكيين في الصرة والأوقاف، وغيرها من حقوق الحرم المكي الشريف الدينية والاجتماعية، وهو ما تبرزه بجلاء هذه السجلات.

وأما صفحات السجلات ففيها تباين كبير في عددها، فهناك سجلات بها تسع ورقات، مثل السجل رقم ٣٣٢١ عن سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م، بينما تزيد الأوراق لتصل في السجل رقم إلى ٢٧٧ ورقة، وتأتي السجلات الأخرى لتمثل عددًا كبيرًا من أكثر من تسع صفحات حتى ١١٠ صفحة أكثر من ٢٢ سجلاً، والباقي ما بين ١١١ حتى ١٥٠ صفحة.

وقد وقع المفهرسون في خطأ عند تصنيفها تحت مجموعة واحدة؛ لأنها ليست كذلك، وإنما عدد متنوع ومختلف من السجلات، تتناول - جميعها - الصرة ومستحقات الحرمين، فلم يراجعها المفهرسون مراجعة دقيقة؛ بل ضموا هذه المجموعات بعضها لبعض، ليخرج لنا في النهاية هذا الخلط والاضطراب الشديد، وعلاج تلك المشكلة يتمثل في إعادة التصنيف على النحو الذي يعتقد الباحث صوابه من خلال قراءته لتلك السجلات، حتى إن عناوين الدفاتر واضحة في اختلاف الموضوعات، لذا يمكن تقسيم تلك المجموعة إلى ما يأتي:

- أصول وخصوم الصرة بدفاتر التقاعد والجوالي.
- أصول وخصوم الصرة المنصرفة إلى أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة والعربان وأمين الصرة والخدمة وخلافه.
- أصول وخصوم الصرة عن واجب الأوقاف والعربان بطريق الأقطار الحجازية.

- إجمالي أصول وخصوم الخزينة[١٠] العامرة بالمدينة المنورة.
- أصول وخصوم الصرة النقدية بالشونة العامرة ببندر[١١] جدة.
- أصول وخصوم الصرة المنصرفة بالإرسالية.
- أصول وخصوم حساب الصنف والنقدية بالمحروسة.
- أصول وخصوم الصرة الشريفة وتوابعها.

ولا شك أن اختلاف هذه الدفاتر قد أوجد إشكالية كبيرة يقع فيها كثير من الباحثين، وتتمثل في الطريقة التي كانت تعالج بها مسألة حسابات الصرة، إذ يتضح أن هناك مجموعة كبيرة من السجلات كل مجموعة تخص قضايا محددة تختلف عن سواها، فعلى سبيل المثال سجلات

(١٠) الخزينة، هي المكان الذي تحفظ به الأموال الرسمية الخاصة بالإدارة في أقاليم الدولة العثمانية كافة، وللخزينة أنواع، منها: الخزينة العامرة، والخزينة الإرسالية، وكان يعني بها المقدار المتبقي من إيرادات مصر (الأموال الأميرية) الذي يجب إرساله إلى الباب العالي وتزخر سجلات الديوان العالي بأمثلة كثيرة لهذه الخزينة الإرسالية. انظر: دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالي، س١، مادة ١٢؛ الروزنامجي، حسين أفندي، ترتيب الديار على عهد الحملة الفرنسية، تحقيق: محمد شفيق غربال، **مجلة كلية الآداب**، جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، مايو ١٩٣٦م، ١/ ١٥.
Shaw, By Stanford: *The financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798*, Princeton, New Jersey, 1962, P.305

(١١) بندر: هو البلد التجاري على ساحل البحر فيه تجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. تيمور، أحمد، **معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية**، تحقيق حسين نصار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ٢/ ٢٣٣.

الجوالي، وسجلات الأوقاف، وسجلات الصرة الرومية، وسجلات المتقاعدين، وسجلات الموقوفات، وسجلات العربان، وسجلات القلاع الحجازية، وسجلات خزينة الأمتعة، كما أن هناك مجموعة أخرى من الدفاتر تخص أمير الحج[١٢]، وكتخدا[١٣] الحاج، وغيرها من السجلات والدفاتر التي ضمتها كلها هذه المجموعة ذات الأهمية التاريخية، ويمكن من خلال السجلات والدفاتر كافة استخلاص معلومة مهمة تتمثل في أن تلك السجلات تجمع في النهاية في سجل واحد هو سجلات أصول وخصوم الصرة الشريفة، وهي تسع سجلات عامة ضمن السجلات الثمانية والثلاثين؛ هي كل سجلات تلك المجموعة، وأما

(١٢) أمير الحاج: من أهم الشخصيات في مصر، فهو أحد البكوات الذين تدق لهم الطبول دون سواهم، ومن الأمراء الذين تسند إليهم الأمور المهمة في مصر، ووظيفته التوجه بقافلة الحاج المصرية إلى الحجاز، وحفظ مال الصرة، ودفع أذية العربان، وكان خروجه في السبت الأخير من شهر شوال في كل عام، ولكي يقوم باختصاصاته أوقفت لصالحه عدة ولايات، كالتزام لصاحب هذا المنصب، بالإضافة إلى رواتب كثيرة، ومخصصات كبيرة، ذكرتها المصادر المختلفة. الجزيري، عبدالقادر الأنصاري الحنبلي، **درر الفوائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٤هـ، ص٨٣، ١١٠.

(١٣) كتخدا: بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء أصلها الفارسي كد خدا، وهي مركبة من كلمتين (كد) بمعنى البيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب؛ فالكتخدا في الأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك، ويطلقها الترك على الموظف الثاني في الإدارة، أو المسؤول والوكيل المعتمد والأمين. سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، ص١٧٦-١٧٧.

الباقي، وعددها تسعة وعشرون سجلاً، فهي سجلات لموضوعات فرعية ضمتها السجلات العامة بالتفصيل؛ لذا سيكون التركيز على السجلات العامة دون السجلات الأخرى الفرعية إلا للضرورة، وذلك لأن الأولى - العامة منها - تحوي كل ما يخص الحجاز، وسنكتفي بدراسة ما يتعلق بمكة المكرمة على أن نحاول القيام بدراسة أخرى حول ما يخص وثائق طريق الحج، وكذا وثائق المدينة المنورة في هذه المجموعة المهمة.

ب - أهمية سجلات أصول وخصوم الصرة في تاريخ مكة المكرمة:

تهدف الدراسة إلى التعرف إلى هذه المجموعة التي تعتبر من أهم السجلات، وهي تشتمل على وثائق جامعة لأموال الحرمين الشريفين في مصر من رواتب وصدقات وموقوفات وإلحاق لأفراد بحقوق في الصرة، كما تحوي مادة تاريخية مهمة عن الشؤون الإدارية والمالية والاجتماعية والتعليمية في الحرمين الشريفين، فضلاً عن الناحية العسكرية، ويأتي كشفها للنظام الإداري في مكة المكرمة من خلال ذكر الوظائف لكل جماعة من الجماعات العسكرية، وباقي الوظائف المتعلقة بإدارة شؤون الحجاز ومنه مكة المكرمة.

كما تكمن أهميتها كذلك في الكشف عن نظام إدارة الأوقاف في عهد محمد علي باشا لها، ومسؤولية الروزنامجي عنها، مما سنتعرض له في هذه الدراسة، ومما يعطي لتلك السجلات أهمية أكبر الحديث عن مشتريات الكسوة وعوائدها ومصروفات تشغيلها؛ حيث لم تكن وثائق

الحجاز عامة في مصر تتعرض لكيفية جمع أموال الصرة المكية، ولا للحديث عن الأموال ولا الكميات العينية التي تحتاجها إدارة الكسوة في صناعتها، ولا من أي باب كانت الإسهامات، ولكن بعد ظهور تلك السجلات اتضح كثير من الموضوعات التاريخية الغامضة التي تتعلق بصناعة الكسوة الشريفة، التي ترسل إلى مكة المكرمة في كل عام(١٤)، كما تعرضت السجلات أيضاً للقلاع في الطريق والعاملين بها ومخصصاتهم وهداياهم، وهو ما لا يوجد إلا بصورة إجمالية في بعض السجلات الأخرى، مثل دفاتر الصرة الرومية، وسجلات الديوان العالي(١٥).

ويتبين من خلال هذه السجلات أن معظم الأوقاف التي تعود إلى العصر العثماني في مصر هي للسلاطين العثمانيين(١٦)، وبعض الأتراك؛ الذين تولوا بعض الوظائف في الإدارة المصرية من الباشوات(١٧)، والآغوات(١٨)، وغيرهم، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجموعة تبين أهمية الوظائف

(١٤) دفتر أصول وخصوم حساب الصرة الشريفة، طلعة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، رجعة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، م ٣٥٥١ حفظ نوعي ١٤٦٥ م ع ٦٧٠٨ مخزن تركي١.

(١٥) عرف الباحث بسجلات الديوان العالي والصرة الرومية في مجلات عدة، منها الدارة، ومجلة قطاع الكليات الأدبية في جامعة الأزهر بالقاهرة، ومجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة في أكثر من دراسة.

(١٦) دار الوثائق بالقاهرة، سجلات الديوان العالي، س٢، م١٨٨، ص٩١، م٤٨٠، ص٢٣٢.

(١٧) دار الوثائق بالقاهرة المصدر السابق: س٢، م١٨٨، ص٩١، م٤٨٠، ص٢٣٢، س١، م١٨٨، ص٩١، م٤٨٠، ص٢٣٢.

(١٨) المصدر السابق: س١، م ١٩٨، ص٩٥، م٤٨٠، ص٢٣٢.

التي تولاها الأفراد من أصحاب الأوقاف، وأسماء الذين تولوا الوظائف والمناصب في جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة؛ ممن لهم علاقة بالأوقاف التي كانت تخرج من مصر سنويًا للحجاز، مثل: شيخ الحرم المكي(١٩)، وآغوات الحرمين الشريفين(٢٠)، وهو ما يؤكد أهميتها الكبيرة في مجال الدراسات الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية.

وتُكوّن هذه السجلات مع سجلات الديوان العالي وباقي سجلات الروزنامة والحجج الشرعية في دار الوثائق المصرية، والحجج الشرعية المودعة في أرشيف وزارة الأوقاف المصرية(٢١) - مجموعة متكاملة، يمكن من خلالها أن نكشف النقاب عن النظام الذي كانت تتعامل به الإدارة؛ من ناحية الإنفاق على المصاريف الوقفية في مختلف

(١٩) دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجلات الديوان العالي: س٢، م٤٦١ ص٢٩٦.

(٢٠) المصدر السابق: س١، م١٩٨، ص٩٥، م٤٨٠، ص٢٣٢.

(٢١) أرشيف وزارة الأوقاف: ويطلق عليها: "دفتر خانة وزارة الأوقاف"، وتحتوي على الحجج الموجودة بها على أكثر من ثلاثة آلاف حجة شرعية، ما بين حجة بيع واستبدال، ووقف، وغير ذلك، وحجج الوقف بها على الحرمين الشريفين، والمساجد الكبرى، والتكايا، بالإضافة إلى حجج شرعية تختص بإشهادات صرة الحرمين، مما يعد مادة علمية تاريخية بكر تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، وقد نشر أحد الباحثين الأجانب فهرسًا خاصًا بوثائق العصر العثماني من ٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م، هو: كريسيليوس، دانيال، **فهرس وقفيات العصر العثماني المحفوظة بوزارة الأوقاف، ودار الوثائق القومية التاريخية بالقاهرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١-٣ وما بعدها؛ وينظر: أرشيف وزارة الأوقاف محكمة الديوان العالي، حجة ٩٩٤؛ بيومي، **مخصصات الحرمين الشريفين**، ص١٥٦.

الشؤون؛ خاصة الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى توافق الشروط التي سجلها الواقفون في تلك الحجج الشرعية، مع المصاريف الفعلية المسجلة في السجلات المعنية بالدراسة[٢٢].

ثانياً: أبرز موضوعات مجموعة سجلات أصول وخصوم الصرة المتعلقة بتاريخ مكة المكرمة

١ - مصادر الصرة:

انفردت مجموعة سجلات حساب أصول وخصوم الصرة بالكشف عن مصادر تمويل صرة مكة المكرمة وكذا المدينة المنورة، حيث لم يجد الباحث هذه المعلومات في مجموعة أخرى معاصرة لتاريخ تلك السجلات، وأوضحت أن مصادر الصرة كانت تسهم فيها الدواوين والخزائن الحكومية، والأوقاف في مصر؛ مما يجعلنا نلقي ضوءًا سريعًا على إسهامات هذه المؤسسات الحكومية في مصر في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مكة المكرمة، كما يلي:

أ - الدواوين الحكومية في مصر:

وتتمثل في عدد من الدواوين الحكومية في مصر قد ذكرتها بالتفصيل سجلات أصول وخصوم الصرة على أنها المصادر التي كانت تجمع منها أموال الحرمين، لاسيما مكة المكرمة، وكانت الإدارة تقرر نسبة من مخصصات تلك الدواوين لصالح المدينة المقدسة، وهو ما يدفعنا لإلقاء الضوء على هذه الدواوين على النحو التالي:

(٢٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي، س١، م١٩٨، ص٩٥، م٤٧٧، ص٢٣١، م٤٨٨، ص٣٠٤، م٤٣٦، ص٢٨٥.

ديوان الكيلار[٢٣]:

كان لديوان الكيلار إسهامات عينية دعم بها مالية مكة المكرمة، وقافلة الحج عبر الصرة الشريفة وكان يختص بأصناف السكر، والحلوى، والشربات، والشمع، والمسلي، والحطب، وغير ذلك، وهي أشياء عينية كانت تؤخذ من هذا الديوان، فعلى سبيل المثال في سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م بلغت قيمة ما أُخذ منه لصالح قافلة الحج عبر الصرة الشريفة ١٨٨٩ قرشًا و١٧ نصفًا[٢٤]، وفي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م بلغ قيمة ما أخذ من هذا الديوان لصالح مالية مكة المكرمة ٧٦٦٤ قرشًا و ٢٥ نصفًا[٢٥]، وفي سنة ١٢٥٠هـ ارتفعت

(٢٣) الكيلار: كلمة تركية من أصل يوناني، وهي غرفة تخزن فيها حوائج البيت من المواد الغذائية، وفي تنظيم محمد علي جعل الكيلار مخازن حكومية كبيرة لها إدارة خاضعة للمالية المصرية لجمع وتحصيل أنواع المحاصيل والإنتاج في موعدها، وكان يطلق عليها ديوان المخصصات الغذائية. الرافعي، عبدالرحمن، **عصر محمد علي**، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ص٥٢٣؛ سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، ص١٨٠.

(٢٤) النصف فضة: ويطلق عليها (بارة) و (ميدي) و (مؤيدي)، وهي عملة نقدية تركية، وتساوي ١/ ٤٠ من القرش، بينما تعد أصغر عملة هي الأقجة. وذكر د. عبدالرحمن فهمي أن أقدم إشارة إليها في سنة ٩٩١هـ/١٥٨٣م، والصواب غير ذلك حيث أشار إليها أحمد شلبي في حديثه عن ولاية خسرو باشا (٩٤١هـ/١٥٣٥م - ٩٤٣هـ/١٥٣٦م). ابن عبدالغني، أحمد شلبي، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات**، تحقيق د. عبدالرحيم عبدالرحيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٠٨؛ فهمي، عبدالرحمن، **النقود المتداولة أيام الجبرتي**، منشور ضمن كتاب: أبحاث ندوة عبدالرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العام للكتاب، ١٩٧٦م، ص٥٧٣.

(٢٥) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، س٦٥٢٢.

مخصصات من هذا الباب لتصل إلى ٩٦٦٤ قرشًا وكسور ٢٥ نصفًا فضة، ومن الأمثلة على ذلك أنه كان يصرف منه سكر، وحلاوة، وشمع عسلي، ومسلي - السمن -، وحطب رومي، وإشراق، وقطع خشب[٢٦].

ديوان المهمات الحربية[٢٧]:

كان لديوان المهمات الحربية إسهام عيني جيد لدعم مخصصات مكة المكرمة وقافلة الحج وخدمة المحمل عبر الصرة الشريفة، فقد كان هذا الديوان يمد الصرة بما تحتاج إليه، مثل خدمة دائرة المحمل الشريف من آلات، وقناديل، وصناديق خشبية، ومشاعل وغير ذلك، وبلغ قيمة ما أخذ من هذا الديوان لصالح مصروفات مكة المكرمة في سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ٥٧١٤ قرشًا و١٥ نصفًا[٢٨]، وأما في سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م فقد انخفض ما يصرف من هذا الديوان لصالح الصرة إلى ٢٧٠٧ قرش و ٣٨ نصفًا[٢٩].

---

(٢٦) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، س٦٨٣٨.

(٢٧) كان هناك الديوان العالي الذي يحضره محمد علي وتفرع عنه مجموعة من الدواوين حسب التنظيم الإداري لمحمد علي، في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، مثل: الجهادية والمهمات الحربية، ويعنى به الإنتاج العسكري والمبيوعات، والمعاونة، والبحرية، والصناعة، وغيرها مما ذكر في البحث أو لم يذكر؛ حيث قام محمد علي بعد ذلك بتطوير هذه الدواوين تحت اسم المجلس العالي عام ١٨٣٤م، وضم إليه العلماء والتجار والعسكريين وغير ذلك عنه. راجع الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥١٥-٥١٦.

(٢٨) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحاج ١٢٤٩هـ، س٦٨٣٨.

(٢٩) المصدر نفسه.

ديوان الجهادية[٣٠]:

كان لهذا الديوان إسهام عيني إضافي لدعم مالية مكة أيضًا، وقافلة الحج عبر الصرة الشريفة، فقد كان يؤخذ منه الأدوات اللازمة لخيام قافلة، وقد بلغ ثمن ما أُخذ منه في سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م حوالي ١١٦٣٤ قرشًا و٢٠ نصفًا[٣١]، وفي سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ارتفع ما أسهم به هذا الديوان لمالية مكة وخزينتها ليصل إلى ٣٩٨٢٢ قرشًا و٢٧ نصفًا، وتدلنا هذه الوثائق على ما كان يؤخذ من هذا الديوان لصالح الإنفاق على الشؤون الدينية في مكة المكرمة، ومن الأمثلة على ذلك ثمن خيام وقرب لسكنى عرفة ومنى للفقراء، فضلاً عن الإنفاق على مصروفات طريق الحج[٣٢].

ديوان المبيوعات:

وقد خصص ما كان يصرف من هذا الديوان لمصروفات الصرة الشريفة المتعلقة بمكة المكرمة، لتصرف في مصارفها المختلفة، لاسيما الناحية الدينية، مبلغ ٤٨٩٣ قرشًا وكسور أربعة فقط[٣٣].

(٣٠) الجهادية: تبعًا للنظام الأساسي للحكم الصادر عن محمد علي سنة ١٨٣٧م، كانت الديوان الثالث في الأهمية بعد الديوان الخديوي والإيرادات ومهمته النظر في شؤون الجنود البرية ومهمات الفيالق وتجهيزاتها وما يخص شؤون الجنود الصحية والتدريبية وغيرها. الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥٢٣.

(٣١) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، س٦٥٢٢.

(٣٢) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، س٦٨٣٨.

(٣٣) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، س٦٨٣٨.

ديوان الأشغال:

وهو من الدواوين المهمة في مصر، وصار وزارة بعد ذلك في عهد الخديوي إسماعيل باشا، وقد خصص من هذا الديوان لمصروفات كسوة الكعبة ٢٨٠٨ قرش و١٨ نصفًا فضة(٣٤).

ديوان الحرير(٣٥):

أبرزت الوثائق ما قدمه ديوان الحرير الذي كان تحت نظارة حافظ أفندي حوالة(٣٦) إلى المذكور بهدف تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، حيث خصص هذا الديوان ٤١٧٢٥ قرشًا(٣٧).

---

(٣٤) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م٣٦١٤.

(٣٥) ديوان الحرير: بدأ هذا الديوان الذي أنشأه محمد علي باشا على هيئة مصنع لتصنيع الحرير، كمرحلة تالية لزراعة أشجار التوت، واستعمال دودة القز، وأنشأ هذا المصنع في الخرنفش بالقاهرة، وصارت له إدارته الخاصة تحت اسم ديوان الحرير، وكان إنتاج هذا الديوان ٤ آلاف أقة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، منها ما كان يستخدم في كسوة الكعبة والشؤون التي يقررها محمد علي باشا. الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥٠٣.

(٣٦) حوالة: هو الشخص المنوط به جمع الأموال الأميرية بين المكلفين بتحصيلها وكانوا في الغالب من أوجاق جاويشان. صلاح هريدي، **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر** (١٥١٧- ١٨٨٢م)، إسكندرية، ١٩٩٨م، ص١٣٩.

(٣٧) دار الوثائق القومية، جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م ، م٣٦١٤.

ديوان المدابغ[٣٨]:

فقد أسهم ديوان المدابغ كذلك بمبلغ ضئيل للصرف على شؤون مكة المكرمة هو ٦٣٦ قرشًا و٣٣ نصفًا فضة[٣٩].

مصلحة الدوبارة[٤٠]:

بدأ هذا الديوان على هيئة مصنع لتصنيع الحبال من التيل والقنب عند اهتمام محمد علي باشا بصناعة السفن، ونشأ المصنع في القاهرة، وترسل منتجاته للإسكندرية، ثم صار مصلحة قائمة بذاتها[٤١]، وقد أسهمت هذه المصلحة بعينيات من الحبال والدوبارة، وبمبلغ في تجهيز مصالح الصرة وكسوة الكعبة الشريفة وهو ٢٦٧ قرشًا و١١ نصفًا[٤٢].

وقد أبرزت تلك المجموعة الوثائقية صرف أموال على هيئة حوالات لصالح كسوة الكعبة الشريفة، ومما تضمنته

(٣٨) المقصود بديوان المدابغ السلخانة الحكومية، وكانت تابعة لجمعية الحقانية وكانت بدورها تابعة للديوان الخديوي تبعًا للنظام الأساسي للحكم ١٨٣٧م. الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥٢٢.

(٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان خديوى تركي، دفتر ٧٧٩، وثيقة رقم ٦٤٢، بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٤٠) الدوبارة: يذكر عنه تيمور أنه ربما جاء من الإضبارة، وهي لفظ فارسي وهي بالضاد في الأصل، وسميت بذلك لأنها من اللف والحيل، وربما كانت تركية، وهي تطلق على الخيوط من التيل أو القنّب، وكانت مصلحة مستقلة في عهد محمد علي باشا. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٢/ ٢٣٦، ٣/ ٢٣٨.

(٤١) الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥٠٤.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٧٩، وثيقة رقم ٦٤٢، بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

السجلات سنة ١٢٤٩هـ/١٨٢٣م، باسم حضرة حسين يكن ٤٢٢٥١ قرشًا وعشرة أنصاف فضة[٤٣]، وكذلك بعض المصالح الحكومية الأخرى مثل قاعة الفضة[٤٤]، حيث حصلت إدارة الكسوة على كميات من الفضة لتشغيل الكسوة وعملها، فضلاً عما أخذ من مصلحة بولاق ووكالة أثر النبي بالمحروسة ووكالة الأرز ببولاق[٤٥]، كما أن الباحث يعتقد أنه لأول مرة تفيد الوثائق المصرية عن مصادر مخصصات الصرة في عهد محمد علي وقبلها في العهد العثماني، حيث كان يعرف قبل ذلك أن الأوقاف تمثل المصدر الأبرز، وكانت بعيدة عن ترتيب الروزنامة تمامًا، وكانت تحت رقابة آغوات دار السعادة، والفرق العسكرية المختلفة بموجب صدور فرمان[٤٦]

(٤٣) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م٣٦١٤.

(٤٤) قاعة الفضة: ورشة بناها محمد علي باشا في نهاية شارع الحمصاني لاحتكار صناعة الفضة والقصب، جمع فيها أسطوات صناعة المخيش والتُلّي والقصب ورتب لهم كتبة ومعاونين ومخزنجيًا ووزانًا، وكان أسطواتها نحو الخمسة عشر سوى ما يتبعهم من الصناع. مبارك، علي، **الخطط التوفيقية**، عن طبعة بولاق، القاهرة، ١٣٠٥هـ، ٣/ ١٤٧.

(٤٥) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م٣٦١٤.

(٤٦) الفرمانات، جمع فرمان، وهو الأمر الصادر من السلطان، ويسمى بعدة مسميات أخرى منها، خط شريف، وذلك إذا خطّه السلطان، وخط همايون إذا كتب منه أسطرًا أو دوّن في أعلاه كلمات، كما يسمى عَرَض كذلك، ثم صارت كل تلك المسميات بمعنى الأمر السلطاني الصادر إلى مَنْ تحت إمرة السلطان، أما ما كان يصدر من الباشا فكان يسمى "البيورلدي" أو أمر باشوي، أو أمر الصدر الأعظم. سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، ص٥٠، ٨٩، ٩٠، ١٥٠.

سلطاني في كل عام تقريبًا؛ غير أن الوثائق التي بين أيدي الباحث تضيف جديدًا لتاريخ مكة المكرمة، من حيث إدارة شؤون مكة المكرمة والمدينة المنورة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - الخزائن:

اهتمت مجموعة الوثائق التي بين أيدينا بذكر المصدر الأصلي للأموال المرصودة لصالح مكة المكرمة، لذلك سوف نجد كثيرًا من المعلومات الجديدة ونحاول تفسيرها في ضوء الجهود التي أقيمت في تلك الفترة لتنظيم الأوقاف، وأبرز هذه المصادر ما يلي:

أ - الخزينة العامرة:

وقد بلغ ما قدمته الخزينة العامرة للصرة المكية مبالغ ضخمة، منها في سنة ١٢٤٨هـ ٥٥٠٢٤٧ قرشًا و٢٠ نصفًا[٤٧]، وتعتبر أكبر الخزائن المالية التي تسهم في مخصصات مكة المكرمة في عهد محمد علي تبعًا لتنظيم الأوقاف الذي اتبعه في ذلك الوقت، وفي سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م صدر قرار رسمي بإنشاء نظارة الأوقاف السلطانية بالدولة العثمانية، التي أصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة عن إدارة عشرة آلاف وقف[٤٨]، ووضعت أوقاف الحرمين

(٤٧) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة طلعة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، م٣٦١١، حفظ نوعي ١٥٩٨ م ع ٦٨٤١ مخزن تركي ١.

(٤٨) دار الوثائق القومية: محافظ بحر برا، محفظة ١٧، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٤٧هـ (١٨٣١م).

الشريفين[٤٩] تحت إدارة واحدة سميت إدارة خزينة الحرمين الشريفين بموجب فرمان سلطاني[٥٠]، وبناءً على ذلك فإن ما حدث في مصر من تنظيم للأوقاف عامة وأوقاف الحرمين الشريفين كان اتباعًا لسياسة الدولة العثمانية في تنظيم الأوقاف في الأقاليم التابعة لها[٥١]، وقد نجحت هذه المسألة التنظيمية في إعادة شروط الواقفين حسب الحجج الشرعية، يؤكد ذلك أن الخزينة العامرة كانت تقدم أموالها على ثلاثة أنواع كانت هذه المجموعة الوثائقية أبرز مجموعة عرضت لها تحت مسمى: "إيرادات في حساب الخزينة

(٤٩) أوقاف الحرمين الشريفين: مصطلح أطلق على الأوقاف التي أوقفها الأفراد على الحرمين الشريفين ومصالحهما، وكانت أوقاف الأفراد يضم بعضها إلى بعضها الآخر تبعًا لتاريخ وقفها حتى صارت من أهم الأوقاف التي تدر دخلاً كبيرًا، وكان المتولي عليها هو ناظر أوقاف الحرمين الشريفين، وكانت سلطته تعطيه الهيمنة الأدبية على الأوقاف كافة، وتولى إدارة هذا الوقف الآغوات والأعيان والمشايخ وغيرهم. أرشيف وزارة الأوقاف: الحجة رقم ١٢٦٧، ج١، الصادرة من محكمة قناطر السباع بتاريخ ٢٢ من ربيع الأول سنة ١١٠١هـ/ ١٦٨٩م بإيقاف أماكن من توابع الحرمين الشريفين، وأرشيف دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالي، س١، م١٩١، ص٩٣، م٣٣٥، ص٢٢٤، م٢٨٥ ص١٩٥.

(٥٠) دار الوثائق القومية: محافظ بحر برا تركي، محفظة ١٧، بتاريخ ٢١ صفر ١٢٤٧هـ (١٨٣١م).

(٥١) راجع القضية بالتفصيل عند: دار الوثائق بالقاهرة، محافظ الأبحاث، محفظة ١٢٥، دفتر مجموع ترتيبات وظايف، لائحة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص٤٧٤؛ عبدالرحيم، وليد عبدالحميد، **مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان الفترة ١٢٢٠- ١٢٩٩هـ** (١٨٠٥-١٨٨١م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ بجامعة الأزهر بالقاهرة، ٢٠١١م، ص٥٠-٥٣.

العـامـرة، وإيرادات عن ثمن أصـول الأوقـاف، وكـذا بعض الأموال التي ترد من جهات بجانب الديوان"[٥٢]، حيث كشفت المجموعة الوثائقية التي نخصها بالدراسة عن اختلاف إدارة الأوقاف في العهد الذي سبق عهد السلطان محمود الثاني، فقد قُسِّمت الأوقاف إلى أقسام ثلاثة:

١ - إيرادات أوقـاف آغـوات دار السـعـادة الكبـرى؛ وهـي في حقيقتها مجموعة من أوقاف سلاطين الدولة العثمانية، وبعض سـلاطين الدولة المملوكية مثل وقف الدشيشة[٥٣] الكبـرى للسلطان قـايتـبـاي (ت ٩٠١هـ) ومن تبـعـه من سـلاطين، وقد قدمت هذه المجموعة من الأوقاف خلال فترة البحث لصالح الحرمين الشريفين مبلغًا إجماليًا قدره ٢٥٥٤٢٥٤ بارة[٥٤]، يعدلها من الأكياس الرومية ما قيمته مائة وسبعة وعشرون كيسًا وزيادة من الكسور[٥٥]،

(٥٢) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، م٣٦١١، حفظ نوعي ١٥٩٨م،ع ٦٨٤١، مخزن تركي١.

(٥٣) الدشيشة: هي أوقاف الدشيشة الكبرى وأوقاف الدشيشة المرادية وأوقاف الدشيشة المحمدية، وهي الحبوب المطحونة التي كانت ترسل إلى كل من مكة والمدينة المنورة منذ العصر المملوكي وخلال العصر العثماني لأهل الحجاز. أحمد، ليلى عبداللطيف، **الإدارة في مصر العثمانية**، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٠٤.

(٥٤) دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالي، س١، م١٢، ص ٢٦، س٢، م١٠٤، ص٧٢؛ سجلات الديوان العالي، س٧، ص١٠، مؤرخ في شوال ١٢٤٩هـ.

(٥٥) دار الوثائق القومية: مصروفات خزينة الروزنامة العامرة، واجب سنة ١٢٤٠، س٣٣١٠.

منها ١٣٣٣٩٢٤ بارة لأهالي مكة المكرمة، وقد بلغ عدد الأوقاف التي تألفت منها أوقاف دار السعادة الكبرى ثمانية أوقاف[٥٦]، كان يرسل منها على سبيل الإجمال ١٣٦١٦٠٤ نصف فضة.

٢ - إيرادات الأوقاف البرانية (داخل الخزينة العامرة)، وهذه الأوقاف هي النوع الثاني من الأوقاف المتحصلة من جانب الخزينة العامرة، وهي تحتوي على مجموعة من الأوقاف المرصودة على الحرمين الشريفين، وتعد من أهم أوقاف الحرمين الشريفين، وقد بلغت إيرادات هذه الأوقاف جميعُها ٨٩٣٤٥ بارة، رصدت على بابين فقط هما أهالي مكة المكرمة، وقد بلغت مستحقاتهم ٢١١٩٠ بارة[٥٧]، وتلك المجموعة من الأوقاف التي تألفت منها "الأوقاف البرانية" المرصودة على الحرمين الشريفين

(٥٦) هذه الأوقاف هي: وقف الدشيشة الكبرى للسلطان قايتباي: ١٦٥٥ نصفًا فضة، ووقف الحرمين الشريفين: ١٨٢٧٧١ نصفًا فضة، ووقف السلطان مراد والسلطان محمود: ٢٤٢٩٢٠ نصفًا فضة، ووقف السلطان محمد خان (المحمدية): ١١٥٣٣٣ نصفًا فضة، ووقف السلطان أحمد خان (الأحمدية): ١٤٥٠٨٠ نصفًا فضة، ووقف والدة السلطان أحمد خان: ٥٠٤٢٨٠ نصفًا فضة، ووقف السلطان مصطفى خان: ٣١٩٠٠ نصفًا فضة، ووقف السلطان مراد خان فاتح بغداد: ٦٦٠ نصفًا فضة. دار الوثائق القومية دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة طلعة الحاج الشريف طلعة سنة ١٢٤٠هـ رجعة ١٢٤١، س١٦٢٢؛ دفتر أصول وخصوم حساب الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م، رجعة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، م٣٥٥١.

(٥٧) دار الوثائق القومية: مصروفات خزينة الروزنامة العامرة، واجب سنة ١٢٤٢هـ، س٣٣١٠.

بلغ عددها خمسة أوقاف على شؤون الحرمين الشريفين(٥٨).

٣ - إيرادات الأوقاف البرانية من خارج الخزينة العامرة، وكانت إدارته بيد نظارها كما شرط أصحاب هذه الأوقاف؛ لذلك كان ريع هذه الأوقاف يُسلم من يد نظاره إلى يد أمير الحاج، أو إلى يد مباشر الصرة مباشرة، وكان عدد هذه الأوقاف - كما أوردتها الوثائق - أحد عشر وقفًا على أهالي الحرمين الشريفين، خصص منها على أهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة معًا، وسوف نتعرض لمخصصات مكة المكرمة من هذه الأوقاف.

ب - مخصصات خزينة الأمتعة(٥٩):

وقد كان المصروف من خزينة الأمتعة لصالح شؤون مكة المكرمة في سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ١١٢٦١٩ قرشًا و١٤ نصفًا(٦٠)، وكان لهذه الخزينة إسهامات مالية وعينية لا بأس بها في إمداد الصرة الشريفة، فقد كان يصرف منها لصالح

(٥٨) الأوقاف الخمسة هي: وقف عبد الرحمن كتخدا، ٤٦٤٨٥، ووقف السادة العلوية: ١٥٠٠٠، ووقف قنصوة باشا: ٤٥٠٠، ووقف أمة الله: ٥٠٠٠، ووقف السليمانية: ٤٤٠٠. وهذه المبالغ عملتها البارة. دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م رجعة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، س٦٨٣٨. عين ٢٩ حفظ نوعي ١٥٩٥ م ٣٦١٤.

(٥٩) كانت الخزينة تابعة لجمعية الحقانية المنشأة سنة ١٨٤٢م التابع للديوان الخديوي. الرافعي، **عصر محمد علي**، ص٥٢٢.

(٦٠) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، م٣٦١٤.

الصرة الشريفة أموال نقدية بالإضافة إلى الكساوي، وقد بلغ إجمالي إسهامات خزينة الأمتعة في سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م ٩٤٣٦٨ قرشًا و٦ أنصاف[٦١]. وكانت أثماناً لعدد من الأصناف العينية والكساوي، وأما في سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م فبلغت ١٤٢٢٠٧ قرش و٢٣ نصفًا نقديات وثمن كساوي، كما كانت الكساوي في سنة تعادل قيمتها سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م ٩٢٧١٦ قرشًا وثمانية أنصاف من الفضة[٦٢]، وقد قدمت هذه السجلات تفصيلات كثيرة عن نوع الأصناف التي تصرف بأمر من الروزنامجي، وكانت منها -كما أوردت تلك الوثائق - فراوي أضاحي وشيلان كشميري وكراكات[٦٣] وقفطان قطني وقماش كتان وبنشات[٦٤] جوخ وقطن وخيش لعمل بيارق، وشيلان عثمانية "تركية" وفرجيات جوخ، وكان يحصل من مكة المكرمة عليها مجموعة من الشخصيات وأصحاب المناصب والنفوذ، كل حسب مكانته ووجاهته ومنزلته عند الدولة العثمانية ومحمد علي، ومن هؤلاء رجال قلعة مكة المكرمة، ورجال شون الميري بمكة المكرمة، وعلى

(٦١) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، س٦٥٢٢.

(٦٢) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م رجعة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، س٦٨٣٨. عين ٢٩ حفظ نوعي ١٥٩٥ م ٣٦١٤.

(٦٣) الكرك: بضم الكاف وسكون الراء، ثوب يصنع من فراء السمور والسنجاب والقاقم. تيمور: **معجم تيمور الكبير**، ج٥، ص٢١٢.

(٦٤) بنشات: هو جمع بنش وهو كالفرجية إلا أنه مشقوق الكم مما يلي اليد. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ج٢، ص٢٣٦.

رأسهم ناظر الشونة الذي كان يحصل على كشميري عال، وقبود[٦٥] وسط، وكذا كاتب الشونة في مكة المكرمة الذي يحصل على كشميري عال وقبود وسط وقفطان قطن مخيوط، وأفاضت السجلات كذلك في أصحاب الوظائف الذين حصلوا على تلك الإنعامات[٦٦].

ج - الخزينة الإرسالية[٦٧]:

كان ما يتبقى من إيرادات مصر (الأموال الأميرية)، التي ترسل إلى الباب العالي بعد صرف ما يقرره السلطان على الإدارة ومختلف شؤون النفقات، تصدر بها خطوط شريفة بإرسالها إلى الحرمين الشريفين، صحبة صنجق يسمى صنجق الخزينة. أما أول خزينة أرسلت فكانت في عهد سليمان باشا المتولي على مصر[٦٨]، ولما كانت بعض الظروف تتطلب نفقات إضافية كرواتب، أو أجور أو معاشات للذين

(٦٥) القبود: بالقاف والكاف سترة ثقيلة كاسية يطلق عليها اليوم (بالطو)، وهو المعطف الكبير، ويذكر تيمور في المعجم أن الكلمة انتهت الآن ولا تستعمل سوى لمعاطف الجند وكان ثلاثة أنواع: عال ووسط ودون. تيمور: **معجم تيمور الكبير**، ج٥، ص١٩١.

(٦٦) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م رجعة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، س٦٨٣٨. عين ٢٩ حفظ نوعي ١٥٩٥ م ٣٦١٤.

(٦٧) الصرة الإرسالية: هي المخصصات التي ترسل من الولاية المصرية إلى إستانبول كل عام، والمعروفة بالخزينة، وتتكون من المقررات (الضرائب) المفروضة على الرعايا المصريين؛ كمقررات على الصناعة، والتجارة، أو ما يكون من خراج على الأراضي الزراعية، وما فرض على الملتزمين في مختلف المقاطعات، والقرى المصرية من أموال كانت تُضم بعضها إلى بعض؛ وتذهب إلى عاصمة الدولة العثمانية.

(68) Shaw: op. Cit , p.188 .

أحيلوا على التقاعد، أو منشآت تابعة للإدارة في مصر والحجاز وغيرها، أو طلبات أخرى تحتاج إليها الدولة العثمانية مثل: بعض المنتجات المصرية كالسكر، أو الأخشاب، أو غير ذلك مما يحتاج إليه، فقد كان السلطان العثماني يسمح بالحصول على نفقات لتلافي كل تلك الظروف[٦٩] من أجل الوفاء بالتزامات الدولة العثمانية المختلفة، وتزخر سجلات الديوان العالي بأمثلة كثيرة لهذه الخزينة الإرسالية[٧٠]، وكان قدرها حسب ما جاء في الدفاتر ٤٧٥٧٥٢ قرشًا، وكسور ٣٤ نصفًا فضة[٧١].

ثالثًا: مصروفات أصول وخصوم الصرة على شؤون مكة المكرمة

١ - وظائف الإدارة في مكة المكرمة:

عرضت السجلات مجموعة من الوظائف تتمثل في شيخ الحرم ونائبه والآغوات والكتاب والصيارفة والأشراف العاملين في إدارة مكة المكرمة، فضلاً عن الوظائف الأخرى؛ أما رجال الإدارة من الأشراف في مكة المكرمة، فقد نالوا مخصصات كذلك من أكثر من مورد من مصر، مثل الأوقاف، فقد كانت مخصصات الشريف وأتباعه ضخمة جدًا، ومن

(٦٩) دار الوثائق القومية بالقاهرة: سجلات الديوان العالي: س١، م١٢، ص٦، س٢، م٣٩٠، ص٢٥٥، س٢، م٤٠٩، ص ٢٦٧.

(٧٠) ينظر: دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالي، س١، مادة ١٢، ص٩، عن سنة ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م؛ الروزنامجي، **ترتيب الديار على عهد الحملة الفرنسية**، ص١٥.

Shaw: Op,cit, P.305

(٧١) دار الوثائق: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م ٣٦١٤.

الأمثلة على ذلك حصول الشريف ذاته على مخصصات من أوقاف وتقاعد وجوالي؛ فقد خصص السلطان محمد الثالث لهم من وقفه اثنتين وثلاثين ألف نصف، وخصص لهم في وقف الأمير عبد الرحمن كتخدا[٧٢] ثمانية آلاف بارة، كذلك أوقفت السيدة عائشة خاتون أربعة وتسعين ألفًا وخمسمائة وستين نصفًا، كذلك قررت دفاتر التقاعد مبلغاً قدره ١٣٦٦ بارة، إضافة إلى مرتبات أخرى ليصل إجمالي ما كان يرسل إلى هؤلاء الأشراف قبل سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م إلى ٢٧٤٥٠٨ بارة، كما أضيف في السنة ذاتها إلى ما كان يصرف للأشراف ٣٤٩٦٣ قرشًا وكسورًا قدرها أربع وثلاثون بارة، بالإضافة إلى بعض العينيات مثل السكر والحلوى وغيرهما، وقدرت قيمتها بعشرة آلاف ومائتين وثلاثين قرشًا وأربعة عشر نصفًا[٧٣]، وكان جميع ما يحصل عليه الشريف من أموال الأوقاف ١٧٧٢١٠ قروش، بالإضافة إلى الراتب من دفتر التقاعد ١٢٤٤٠٩٥ قرشًا، وأخيرًا من رواتب دفتر

(٧٢) عبدالرحمن كتخدا: الأمير عبدالرحمن كتخدا القازدغلي بن حسن جاويش القازدغلي، أستاذ سليمان جاويش، أستاذ إبراهيم كتخدا، ومولى جميع الأمراء المصرية، كان كتخدا الإنكشارية، ثم اختلف مع سليمان جاويش، ثم خرج من الجاويشية وانضم إلى أوجاق العزب حتى مات سليمان جاويش، فتولى مكانه جاويشًا للسرداية بهذا الوجاق، وكانت له خيرات كثيرة جدًا على الحرمين الشريفين والأزهر الشريف والمساجد في مصر نفاه علي بك الكبير إلى الحجاز، فبقي هناك مدة اثني عشر عامًا، ثم عاد إلى مصر سنة ١١٩٠هـ/ ١٧٨٠م، وظل في بيته أيامًا، وتوفي وصلي عليه في الأزهر الشريف. علي مبارك، **الخطط**، ٥/ ٢٢٦-٢٦٩.

(٧٣) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م٣٦١٤.

الجوالي ٧١٦٩٣٣ قرشًا، كما كان يحصل على هدايا عينية تتمثل في فروة سمور(٧٤) على قفطان مقصب قطعة واحدة، وكركية مخيش حرير قطعة واحدة، وقفطان صوف هنكاري عشر قطع، وقفطان أطلس ساسي(٧٥) عشر قطع (كذا)، وقماش كتان ٣٦ قطعة، بالإضافة إلى سكر شربات وملبس بقيمة وزن قنطارين(٧٦) كاملين.

ومن الوظائف التي ذكرتها السجلات يتبين النسق الإداري في مكة المكرمة عن الآغوات، فتذكر الوثائق على رأس الآغوات شيخ آغوات الحرم إبراهيم آغا ونائبه سليمان أفندي والحاج عبد القادر كاتب آغوات الحرمين الشريفين(٧٧)، ومن الملاحظات أن هذه السجلات تقدم مخصصات نائب الحرم المكي، ولا تقدم شيئًا عن شيخ الحرم المكي، وكان هذا النائب يطلق عليه كتخدا شيخ الحرم، وكان وكيلاً لشيخ الحرم حال غيابه أو سفره أو وفاته أو ذهابه إلى مصر أو عاصمة الدولة العثمانية، وكانت الدولة

(٧٤) السَّمُّورُ: حَيَوانٌ تُتَّخَذُ من جِلْده فِراءٌ ثَمِينَة. الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ٩/ ٣٩٣.

(٧٥) الأطلس: هو الأغبش وهو ما في لونه غبرة إلى السواد، وسمي بذلك لأنه أغبش يشبه لون الذئب. ابن أبي الحديد، **نهج البلاغة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ٢٠/ ١٦١.

(٧٦) القنطار: وحدة وزن عثمانية كانت تزن ١٠٠٠ رطل. عفيفي، أمين مصطفى، **تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥١م، ص١٢٨.

(٧٧) دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م عمومي ٦٥٣٥ نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

تعينه[٧٨]، وكان النائب يحصل على إكرامية فور وصوله إلى مصر تتراوح بين ثمانية آلاف وخمسمائة قرش[٧٩]، كما كان يحصل على رواتب قدرها ٢٥٠٠ قرشًا من دفاتر الجوالي، إضافة إلى راتب سنوي من وقف السلطان مراد قدره ٩٤٥٩ قرشًا وثلاثة أنصاف[٨٠]، ومن الذين ذكرت الوثيقة توليهم هذه الوظيفة السيد سليمان أفندي نائب الحرم الشريف في سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، ومن الرواتب التي قررتها هذه السجلات بعد نائب الحرم ما قررته للسيد إبراهيم بن أدهم كاتب الحرم الشريف المكي[٨١]، الذي كان يتقاضى راتبًا نقديًا، بالإضافة إلى راتبه العيني الذي ذكرته أيضًا هذه المجموعة الأرشيفية، وهو ثمن أنصاف ٧٤ قرشا و١٠ أنصاف، بالإضافة إلى فرجية جوخ مخلوط قطعة واحدة[٨٢].

(٧٨) دار الوثائق القومية: معية سنية تركي، دفتر١١، وثيقة ٤٩٧، بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢م، ووثيقة ٥١٥، بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٢٣٨هـ.

(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٧٩، وثيقة رقم ٦٤٢، بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٨٠) دار الوثائق القومية: دفتر أصول وخصوم حساب الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م رجعة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، م٣٥٥١.

(٨١) دار الوثائق بالقاهرة: دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من المنصرف إلى أهالي مكة والمدينة المنورة وكامل العربان وأمين الصرة والكتبة والصيارف والخدمة وخلافهم وثمن مشتريات وأجر ومصاريف احتياج تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، رقم م٣٢٦٨ م، ع ٦٦٢٣، حفظ نوعي١٣٨٠ عين - مخزن١.

(٨٢) دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م عمومي ٦٥٣٥نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

٢ - الشؤون الاجتماعية:

أ- الأهالي:

وكانت تلك المخصصات تأتي دائمًا تحت عدة عنوانات متعلقة بمكة المكرمة، كما يلي:

تقاعد مكة المكرمة:

من الأولى والأفضل في موضوع المتقاعدين في مكة المكرمة أن يرجع إلى دفاتر المتقاعدين(٨٣)، وهي موجودة في فترة البحث، ومن الممكن أن نقدم مثالاً على ما قدمته سجلات أصول وخصوم الصرة، إذ قدمت مخصصات مكة المكرمة منفردة عن مخصصات المدينة المنورة، وكانت مخصصات مكة المكرمة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٩م ١٦٦٠٦٦٣ قرشًا(٨٤).

جوالي مكة:

تأتي أهمية تضمين هذه السجلات لوثائق الجوالي في أن سجلات الجوالي المحفوظة في دار الوثائق المصرية بالقاهرة، والتي تحتوي على مجموعة من الدفاتر والسجلات لسنوات من (١٢٠٨-١٢٢٠هـ/ ١٧٩٣-١٨٠٥م) وعددها ثمانية دفاتر فقط هي مجموعة قليلة جدًا؛ لذلك تأتي أهمية وثائق أصول وخصوم الصرة التي تضمنت بالتفصيل مخصصات الجوالي التي تنفق عادة على الشؤون التعليمية والمرافق العامة في

(٨٣) دار الوثائق القومية: دفتر متقاعدين مكة مكرمة ومدينة منورة، واجب سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م م٣١٢٢ عين ٣١ م ع ١٢٤٠ مخزن ١٨، واجب سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م م ٣١٠٨ عين ٣١ مخزن تركي ١٨.

(٨٤) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٥٠هـ، م٣٦١١، حفظ نوعي ١٥٩٨ م ع ٦٨٤١ مخزن تركي١.

مكة المكرمة[٨٥]، وأول من قررها كان السلطان سليمان القانوني لتصرف على الشؤون العلمية والاجتماعية في إقليم الحجاز، وقد عرضت لأسماء عدد من المؤسسات العلمية والاجتماعية التي صرفت عليها ضريبة الجوالي، لما لها من أثر مهم في تفرغ أبناء الحجاز والمجاورين لتلقي العلم في رحاب الحرمين الشريفين، وقد صرف منها كما جاء في تلك السجلات ١٨٤ كيسا وكسور ٥٣٣٣ نصفًا فضة، حسب ما جاء في سجل سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م[٨٦].

ب - مظاهر الحياة الاجتماعية:

وتتمثل فيما يلي:

الأزياء:

والأزياء من الموضوعات الجيدة والجديدة التي تلفت النظر، فقد خاض فيه كثير من المؤرخين، لكن هذه المجموعة انفردت بتقديم صورة للأزياء الرسمية التي كانت تهدى للمسؤولين في مكة في المجتمع المكي، حيث يمكن أن نلمح التفاوت في الأزياء بين هؤلاء الموظفين الرسميين من خلال ما يقدم من ألبسة على هيئة هدايا عينية، وكانت تتمثل فيما يلبسه الشريف بخلاف العسكريين ، والعسكريون بخلاف أصحاب الوظائف والعامة في مكة المكرمة؛ فقد كان

(٨٥) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، حساب الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٢هـ م ٦٥٢٢ حفظ نوعي ١٢٧٦عين - مخزن تركي١.

(٨٦) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٥٠هـ، م٣٦١١، حفظ نوعي ١٥٩٨ م ع ٦٨٤١ مخزن تركي١.

الأشراف يلبسون (فرو سمور) على قفطان مقصب، وكركية مخيش[٨٧] حرير، وقفطان صوف هنكاري[٨٨]، وقفطان أطلس ساسي[٨٩] وقماش كتان[٩٠].

أما العسكريون فقد كانوا يلبسون الكشميري من النوع العالي، والقبود كان ثلاثة أنواع حسب الجودة: عال ووسط ودون، وأيضًا "البنش" من النوع العالي والقطني، وكذلك الشيلان[٩١] البيضاء[٩٢].

(٨٧) المخيش: مصدر ميمي من الخيش، والخيش في الأصل ثياب خشنة تصنع في مصر، وسمي المخيش كذا لأنه يلتبس ببعض الأشياء، ولذا أطلق على مختلط الذهب والفضة المخيش وكذا الحرير بالذهب والفضة، وهنا يقصد أن الكركية ممزوجة بالحرير مع القماش، ويطلق عليه التطريز والتخييش. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٣/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٨٨) الصوف الهنكاري: منسوب لهنكاريا، وهي المجر إحدى الولايات الأوربية للدولة العثمانية، حيث كانت من أبرز الولايات التابعة للدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري.

(٨٩) ساسي: نسبة إلى بني ساسان ولهم تاريخ طويل في السياسة والأدب. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٤/ ١٨١.

(٩٠) دار الوثائق القومية: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ عمومي ٦٥٣٥نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

(٩١) الشيلان: جمع شال والعامة يقولون على شاش العمامة شال وهو يوضع على الأكتاف، وكذا يلف به العمامة، ويلف على الرأس منفردًا. وقد ذكر تيمور كثيرًا عنه؛ فليراجع. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٤/ ١٦١-١٦٦.

(٩٢) دفتر مرتبات الصرة ومرتبات العربان ومجاورين الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورة، طلعة سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م رجعة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، س١٤١٣؛ وجريدة استحقاقات الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م رجعة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م، س٣١٧٥.

أما الكتاب والصيارفة فقد كانوا يلبسون ثلاثة أنواع من الثياب حسب الجودة من الثياب الكشميرية، وهي: العالي والوسط والدون، حسب وضعهم الوظيفي،كما كان الكاتب الأول يحصل على فرجية كشميري وقبود قطني عادي، وشال أبيض، بينما يحصل كاتب الخزينة في مكة المكرمة على الأزياء نفسها، ويحصل الكاتب المساعد على بنش عال وقفطان مخلوط، بالإضافة إلى شال أبيض.

أما صراف الصرة في مكة المكرمة فمن حقه الحصول على كشميري عال واحد وقبود واحد أوسط وبنش عال(٩٣)، ومن الجدير بالإشارة أن الأزياء الرسمية كانت تمثل صورة من صور التباين في الأزياء في مكة المكرمة التي اشتهرت بالتنوع في ذلك العصر، حيث توجد الأزياء التركية والمصرية والمغاربية والشامية وغيرها ، مع الأخذ بالاعتبار أن أزياء المكيين أنفسهم لم يرد لها ذكر في المجموعة التي بين أيدينا، كما أغفلت أزياء القضاة فأكملتها مجموعة أخرى هي مجموعة المعية السنية، ففي رسالة واردة إلى المعية السنية من الآستانة جاء فيها: "فقد أرسلت الكسوة الشريفة التي نسجت وجهزت في الآستانة(٩٤) بمعرفة محمد عارف أفندي

(٩٣) دار الوثائق القومية: دفتر حساب أصول وخصوم الصرة، طلعة سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، م٦٥٣٥.

(٩٤) الآستانة: اصطلاح كان يستخدم في الأصل بشأن التكايا الكبرى، وقد ظهر من كلمة "آستان" الفارسية، وهي تعني عتبة الباب، وقد استخدم هذا المصطلح بالنسبة لإسطنبول لأنها عتبة أو مقر الحكومة في زمن العثمانيين، والمكان الذي ينظر فيه شؤون الأفراد، وكان هذا المصطلح يستعمل (آستانه سعادت) و (آستانه علية)، وكانت تستخدم =

أمين الصرة الهمايونية[٩٥] من رجال الدولة العلية وناظر المهمات السابق، كما أنه أرسلت فراء السمور المستوجبة السرور الشاهانية[٩٦] المخيطة من تحت إلى فوق من طرف الذات الملكية إلى حضرة صاحب السعادة والسيادة الشريف، وإلى حضرة صاحب السعادة الوزير المكرم نجل فخامتكم طوسون باشا، والي جدة، وفرو سمور واسع الأكمام إلى حضرة صاحب العزة نائب شيخ الحرم، وإلى صاحبي الفضيلة (قاضي المدينتين المباركتين) والخلع الفاخرة

= على هذه الصورة في الوثائق والسجلات والمكاتبات منذ القرن العاشر الهجري، كما ذكر صاحب "جد العاشق في الذيل على الشقائق"، والآستانة هي إسلام بول، ويطلق عليها استانبول وكان يطلق عليها قبل فتح العثمانيين لها القسطنطينية. عاشق أفندي: **جد العاشق في الذيل على الشقائق**، تحقيق د. عبدالجواد صابر إسماعيل، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص١٢٥؛ M.Z.Pakalin: *Osmonli tarih Deyimteri*, 1/ 94.

(٩٥) الصرة الهمايونية: كانت الصرة الهمايونية أي السلطانية ترسل من إستانبول، ومعنى همايون بمعنى سلطاني أو ملوكي، نسبة إلى السلطان أو الملك، وهي نسبة بمعنى صرة السلطان أو الملك، وأول من أرسلها بايزيد الأول وابنه السلطان محمد، ثم ابنه السطان مراد الثاني وظلت ترسل حتى القرن الثاني عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادي، ولم تثبت الوثائق أنها أرسلت في فترة البحث الذي بين أيدينا. جارشلي، إسماعيل حقي أوزون: **أمراء مكة في العهد العثماني**، ترجمة د. مراد خليل، بغداد، العراق، ١٩٨٩م، ص٢٥ وما بعدها؛ ومحمد علي الأنسي: **الدراري اللامعات في منتخبات اللغات**، القاهرة، د.ت، ص٥٣٣.

(٩٦) الشاهانية: المقصود بها السلطانية باعتبار اللفظ شاهنشاه كبير الكبراء أو ملك الملوك وهو السلطان. سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، ص٣٦-٣٧.

لهما"[٩٧]، وهو ما يؤكد أهمية أصول وخصوم الصرة من جهة ومن جهة، أخرى أهمية تكامل المجموعات الأرشيفية في خدمة تاريخ مكة المكرمة.

الاحتفالات في مكة المكرمة:

كما أبرزت هذه المجموعة الاهتمام بالاحتفالات والمناسبات في الأعياد والمناسبات الدينية في مكة المكرمة، وكان الاهتمام واضحًا بأيام العيدين، وكذا المناسبات الإسلامية التي تحتفل بها الدولة العثمانية، مثل يوم السابع والعشرين من رجب، والنصف من شعبان، ومطلع رمضان ونهايته، وهكذا فضلاً عن موسم الاحتفالات الأكبر وهو موسم الحج، حيث كانت الحفلات الكثيرة تعقد في أكثر من منطقة، ويوزع فيها السكر النبات والسكر العادة والملبس[٩٨]، والشمع السكندري[٩٩]؛ فقد بلغ الإنفاق على يوم عرفة ٣٣٥ قرشًا، ثمنًا لهذه الهدايا الاحتفالية وجميع تلك الاحتفالات المذكورة[١٠٠].

(٩٧) دار الوثائق: محفظة رقم ٣/ ٩٥ بحر برا، مؤرخة في ٢١ رجب ١٢٢٩هـ (١٨١٣م).

(٩٨) الأصل في الملبس هو التورية والمزج، وهو وضع الأخلاط فيه لذا سمي هذا النوع من الحلوى بالملبس، وهو نوع من الفستق يلف بالحلوى. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٥/ ٣٨٨.

(٩٩) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ، رجعة ١٢٥٠هـ، س٦٨٣٨. عين ٢٩ حفظ نوعي ١٥٩٥ م ٣٦١٤.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٧٩، وثيقة رقم ٦٤٢، بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٣ - الشؤون الدينية:

والمعني بها تسجيل معلومات مهمة في تلك السجلات عن الشؤون الدينية من إنفاق أموال في سبيل القيام بشؤون الحياة الدينية من إقامة شعائر الصلوات، حيث خصصت الدولة العثمانية بعض الرواتب للأئمة والخطباء والمؤذنين، وفرضت لهم الرواتب النقدية والعينية وصارت ترسل في كل عام إلى الحرم المكي، وتدون تفصيلاً في هذه السجلات، ونذكر هنا منهم بعض الذين حصلوا على حقوقهم المالية على سبيل المثال لا الإحصاء، من الذين ذكرت السجلات أنهم أصحاب رواتب إمامة وخطابة المقام الحنفي في الحرم المكي باسم الشيخ سعيد بن سعيد القطبي بدفتر تقاعد مكة المكرمة، ويحصل على ٢١ قرشا و٢٠ بارة[١٠١]، كما حصل رئيس المؤذنين على راتب شهري قدره ٥٢٧ قرشًا، بالإضافة إلى ثلاث علوفات[١٠٢] كاملة[١٠٣]. أما عن العينيات الأخرى فقد كان المؤذن يحصل على كسوة سنوية يصل عددها إلى

(١٠١) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من المنصرف إلى أهالي مكة والمدينة المنورة وكامل العربان وأمين الصرة والكتبة والصيارف والخدمة وخلافهم وثمن مشتريات وأجر ومصاريف احتياج تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م رقم م ٣٢٦٨ م ع ٦٦٢٣، حفظ نوعي ١٣٨٠ عين - مخزن١.

(١٠٢) العلوفة: كلمة عربية، وهى المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب، وكانت العلوفة تحسب على أساس الأجر اليومي ويعطاها الإنكشارية مرة كل ثلاثة أشهر هجرية، وهي نظير المواجب. سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي**، ص١٥٢.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: دفتر صرة رومية أهالي الحرمين الشريفين، واجب سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، م٣١٣٠.

أربع قطع من قماش الكتان[١٠٤]، كما فرضت السجلات راتبًا للشيخ عبد الله منادي الصلاة بالحرم المكي الشريف، وعلى جانب آخر فقد كان هناك الموظفون لخدمة الحرم الشريف، مثل أصحاب "استحقاق فراشين رخام الحرم الشريف المكي وعددهم اثنان وثلاثون فردًا يحصلون في كل عام على ١٣٤٣٣ قرشًا، غير أن أهم من ذكرته الوثائق، وتحديدًا دفتر سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، هو خادم البيت الشريف الشيبي، وجاء في الوثيقة كما يلي: "استحقاق الشيخ محمد الشيبي من دفتر تقاعد وجوالي مكة المكرمة"، أي أن الوثيقة تدل على أنه كان له راتبان الأول من دفتر التقاعد وقدره ٩٢٨٨ قرشًا، ومن دفتر الجوالي ٦٩٠٠٠ قرش، ويعد من أكبر رواتب أصحاب الوظائف في مكة المكرمة، حتى إنه أعلى من راتب وظيفة القاضي المكي[١٠٥].

تكاليف الكسوة:

انفردت هذه المجموعة الوثائقية بتقديم معلومات مفيدة وجديدة عن كسوة الكعبة الشريفة من حيث تكاليف الكسوة وإدارتها، كما تحدثت عن قطع الكسوة وخاماتها فقد بلغت تكاليف الكسوة سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م ٢٤٣ كيسًا و٣٥٤ قرشًا، منها ٢٦٥٧١ قرشًا، عوائد وأجر شغالي الكسوة الشريفة، و٥٢٥٠٧ قرش ثمن فضة وذهب احتياج عمل المخيش و٤٢٧٧٦

(١٠٤) دار الوثائق القومية: دفتر حساب أصول وخصوم الصرة، طلعة سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، م٦٥٣٥.

(١٠٥) دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، عمومي ٦٥٣٥نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

ثمن حرير أشموني[١٠٦] وأطلس وبفتة[١٠٧]، وارتفعت هذه التكاليف سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م إلى ٢٦١ كيس و٣٢٣ قرشًا و١٧ نصفًا، منها ٥٠٠٠ قرش عوائد ناظر الكسوة و٤٥٧٣ قرشًا عوائد خدمة الكسوة يوم الحزم، و١٦٥٩٩ قرشًا أجر شغالي الكسوة و ١٥٨ قرشًا مشتريات، و١٥٨٠ قرشًا ماهيات[١٠٨]، و٦٦٧ قرشًا مصروفات سائرة[١٠٩]، كما أبرزت المجموعة المبعوثة تناقص المخصصات المالية للكسوة في السنوات التالية إلى ٢٣٢ كيسًا و٣٠٢ قرش و٣٤ نصفًا، وذلك في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٨م، وفي سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م تراجعت تكاليف تشغيل الكسوة إلى ٢٢٥ كيسًا و١١٩ قرشًا و١٤ نصفًا[١١٠]، وفي سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م كانت تكاليف تشغيل الكسوة المشرفة ٢٣٢ كيسًا و٣٠٠ قرش.

(١٠٦) حرير أشموني: نوع من الحرير ينسب إلى مدينة أشمون، وهي قاعدة مركز محافظة المنوفية في مصر. عنها راجع رمزي، **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦هـ، ق٢، ج٢.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: مصروفات خزينة الروزنامة العامرة، واجب سنة ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م، م٣٣١٠.

(١٠٨) ماهيات: جمع ماهية، وهي الراتب الشهري الذي يتحصل في الشهر الواحد، وجاءت من ماه الفارسية بمعنى الشهر، وهناك تفسيرات أخرى. راجع بالتفصيل: تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٥/ ٣٠٧.

(١٠٩) دار الوثائق القومية: أصول وخصوم الصرة الشريفة سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٤م، حفظ نوعي ١٢٨٨، ومصروفات خزينة الروزنامة لمذكورين سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٤م ديوان محاسبة م٢٧٤٩، دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، حساب الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٤م، م ٦٥٢٢ حفظ نوعي ١٢٧٦عين - مخزن تركي١.

(١١٠) دار الوثائق القومية جامعة أصول وخصوم الصرة سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٤م، م ٣٢٦٨ حفظ نوعي١٣٨٠ عين - مخزن تركي١.

وحددت بعض السجلات قيمة ما يحتاج لصناعة الكسوة، مثل سجل سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، الذي حدد بدقة احتياجات الكسوة من الفضة والذهب وغيرها فقد صرف ١١ قيراطًا من الفضة و٢٠٢٧٦ درهمًا، ومن الذهب قيراطين اثنين و٢٠٨ درهم منها وأشياء "أخرى" لم تنص عليها الوثائق، وكل ذلك بقيمة ١٨٨٠٩٣٢ قرشًا، وكذلك ثمن شموط وبفتة وأطلس بقيمة ٤٣٠٤٤ قرشًا و٣٢ نصفًا فضة، فضلاً عن عوايد ناظر الكسوة وخدمته وأجرة الزراكشة(١١١)، ومصاريف سائرة وثمن مصاغ وحلي احتياج تصليح العسكر ٢٣٢ كيسا و٣٠٢ قرش(١١٢). ويشير أحد الباحثين إلى أن التراجع في قيمة مصروفات الكسوة الشريفة في هذه السنوات يرجع إلى أن هناك أجزاءً من الكسوة الشريفة لا يتم عملها إلا في سنوات معينة، مثل ستارة باب التوبة ومقام إبراهيم الخليل عليه السلام وستارة منبر الحرم المكي والحرم النبوي، حيث لا يتم عمل هذه الأجزاء إلا عند الحاجة(١١٣).

(١١١) الزراكشة: هم من يقومون بزركشة الكسوة أي يضعون المخيش من الفضة والذهب والحرير عليها وهو أيضًا ما يسمى بالتطريز. تيمور، **معجم تيمور الكبير**، ٣/ ٢٣٠.

(١١٢) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من المنصرف إلى أهالي مكة المكرمة، والمدينة المنورة وكامل العربان وأمين الصرة والكتبة والصيارف والخدمة وخلافهم وثمن مشتريات وأجر ومصاريف احتياج تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٤هـ، رقم م ٣٢٦٨ ع٦٦٢٣، حفظ نوعي ١٣٨٠ عين - مخزن١.

(١١٣) دار الوثائق القومية: دفتر حساب إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية، سنة ١٢٤٨هـ س١٦٣٨.

كما قررت سجلات الأصول والخصوم رواتب بعض الوظائف في إدارة الكسوة، وذكرت هذه الوظائف الإدارية بالتفصيل، وتتمثل في ناظر الكسوة، مثل خليل أفندي ناظر تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م[١١٤]، وحافظ أفندي الذي تولى سنة ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٣م[١١٥]، كما أفادت المجموعة الوثائقية ذات الأهمية أن مصروفات تشغيل الكسوة خلا الخامات قد وصلت في سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ٢٥٧٤٥ قرشًا و٣٦ نصفًا، كما حصل عمال تشغيل الكسوة في ذلك العام على ٣٥٤٩٠ قرشًا و٢٦ نصفًا، يضاف لذلك راتب ناظر الكسوة ٥٠٠٠ قرش راتبًا ثابتًا خلال عهد محمد علي باشا[١١٦]. وتضيف المجموعة عن الدواوين التي ساعدت إدارة الكسوة من خلال توفير احتياجاتها عدة إدارات ودواوين منها على سبيل المثال لا الحصر من حساب ديوان الجلود وعموم المبيوعات وديوان القماش وديوان الأشغال وديوان الأرز وقاعة الفضة وديوان التزام الحرير وسواحل الغلال، وهذا في سنة واحدة هي سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م[١١٧].

(١١٤) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٨هـ، م٣٦١٣.

(١١٥) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م ٣٦١٤.

(١١٦) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٤٨هـ، وسنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، م ٣٦١٤.

(١١٧) دار الوثائق دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من المنصرف إلى أهالي مكة والمدينة المنورة وكامل العربان وأمين الصرة =

مصروفات شؤون الحرم المكي:

قررت وثائق أصول الصرة مبالغ للصرف على دوارق الحرم وعلى شؤون زمزم من خيرات الوزير عبدي باشا أحد باشوات مصر السابقين وقدرها ٤١٢٨ قرشًا يصرفها "شيخ سقايين زمزم"، كما قرر إسماعيل كاشف أربعة دوارق كل يوم لسقيا زمزم، كما خصصت صدقات محمد باشا لراتب الإمام بالمقام الحنفي(١١٨)، يضاف إلى ذلك أيضًا قراءة القرآن في الحرم، حيث خصص الحاج أحمد خليفة سردار(١١٩) جبخانة (دار السلاح) ثلاثة أنفار لقراءة القرآن العظيم على أن يتقاضوا جميعًا ٧٢٢٤ قرشًا(١٢٠).

٣ - الشؤون العلمية:

وقد جاء في الوثائق المعاصرة لفترة البحث بعض أمثلة لهذه الرواتب، إذا احتوت دفاتر أصول وخصوم الصرة

= والكتبة والصيارف والخدمة وخلافهم وثمن مشتريات وأجر ومصاريف احتياج تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، رقم م٣٢٦٨ م ع ٦٦٢٣، حفظ نوعي ١٣٨٠ عين - مخزن١.

(١١٨) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة، من سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، لغاية ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، رقم ١٩٨٧ م ع ٢٨٩١ عين ٢٩ مخزن ١٨.

(١١٩) سر: فارسية بمعنى رئيس، وعادة ما يلحق بها لفظ دار بمعنى صاحب أو متولي الرياسة، ويكون هذا على أكبر المسؤولين والقادة في النظام العسكري. الأنسي، **الدراري**، ص٢٩٢، ٣٠١.

(١٢٠) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة، من سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، لغاية ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، رقم ١٩٨٧ م ع ٢٨٩١ عين ٢٩ مخزن ١٨.

الشريفة على مستحقات بعض هؤلاء العلماء في مكة المكرمة، مثل الشيخ علي المزجاجي المدرس بحرم مكة المكرمة المشرفة، وقد خصص له في دفاتر الصرة راتبٌ قدره ٦٤٠ بارة، والشيخ علي بن الشيخ صالح المدرس الحنبلي بحرم مكة المكرمة المشرفة، وقد خصص له راتب قدره ١٤٤٠ بارة، والشيخ عبد الرسول العطار الذي كان راتبه ٩٠٠ بارة، والشيخ مطلق الأحمدي الذي بلغ راتبه بدفاتر الصرة ٧٢٠ بارة، والشيخ علي المدرس الحنفي بحرم مكة المكرمة المشرفة، وخصص له ١٤٠٥ بارة.

وعلى الرغم من بعض المجموعات الأخرى من المجموعات الوثائقية قد قسمت مرتبات العلماء بالحرم المكي الشريف إلى رواتب وهبات وصدقات، فقد قسمتها مجموعة أصول وخصوم الصرة تقسيمًا آخر، فجعلت هناك رواتب للعلماء المعتمدين بالحرم الشريف(١٢١) والعلماء غير المعتمدين، إلا أن هذه المجموعة لم تتعرض لكثير من ملامح الحياة التعليمية والعلمية في مكة المكرمة، بل لم تتعرض لمؤسسات التعليم في الحرم المكي والمؤسسات التعليمية، بل اكتفت بالحديث عن المؤسسات التعليمية في المدينة المنورة، وعلى الرغم من ذكر الوثائق المتعلقة بأصول وخصوم الصرة للأوقاف الموقوفة على الحياة العلمية والتعليمية إلا أنها لم تتعرض لتفصيلات كبيرة حول هذه المؤسسات وحول مدى استمرارها

(١٢١) دار الوثائق القومية: سجلات الديوان العالي، س٣، م٢، ص١ دار الوثائق القومية: دفتر صرة رومية أهالي الحرمين الشريفين، واجب سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م، م٦٤٨٥.

أو مظاهر الإنفاق عليها، وهو ما نجحت في إلقاء الضوء عليها مجموعة أخرى هي مجموعة سجلات الديوان العالي(١٢٢).

رابعًا: بعض ملامح سياسة الإدارة تجاه صرة مكة المكرمة

وتتمثل مظاهر سياسة الإدارة تجاه صرة الحرمين عامةً، وصرة مكة المكرمة خاصةً في المستجدات والمتأخرات والمستقطع من الصرة، مع العلم بأنه على الرغم من أن سياسة المستجدات أو الإلحاق كانت سياسة قديمة في ضوء وثائق الصرة الرومية والتي تعتبر أقدم سجلاتها ١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م، إلا أن الباحث يعتقد أن مسألة المتأخرات والمستقطع نظام بدأ يظهر في ظل ظهور عجز في ميزانية مصر والدولة العثمانية، والتي بدت نتائجها في التأثير السلبي في حقوق أهالي الحرمين الشريفين، لاسيما مكة المكرمة، وهو ما يحاول الباحث أن يقدم عنه نبذة مختصرة من واقع هذه المجموعة المهمة من السجلات كما يلي:

أ - المستجدات:

كانت دفاتر الصرة في القرن الثاني عشر الهجري تطلق على الإضافات التي تضم للصرة كمستحقات تذكر تحت باب الإلحاقات الجديدة المرتبطة بانتقال بعضهم للمجاورة والتقاعد، وعادة ما يكون في نهاية الدفتر بعد الحديث عن

(١٢٢) سبق أن نشر الباحث بحثًا تحت عنوان: "وثائق الحرمين الشريفين من واقع سجلات الديوان العالي في القرن الثاني عشر الهجري"، **مجلة الدارة**، ع٣، ع٤، سنة ١٤٢٦هـ.

مستحقات المدينة المنورة، غير أن وثائق الأصول والخصوم تذكرها تحت عنوان المستجدات، كما أنها تختلف عن الأولى كذلك في أمر مهم مرتبط بطبيعة السجلات الأولى والثانية، فالسجلات الأولى "سجلات الصرة الرومية" تسجل فيها بالتفصيل مخصصات الأفراد وأنصبتهم، بينما تذكر سجلات الأصول والخصوم هنا شيئًا مختلفًا؛ لأنها تضيف المضاف بصورة إجمالية، فتقول الوثيقة من دفتر سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م: مستجدات طلعة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م عن واجب سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، كما تذكر تفصيلات مهمة توضح أسباب تلك المستجدات فتقول ذات الوثيقة: "وذلك بموجب سندات ما كان مقيدًا باسم سعادة المشار إليه، وصار بعضهم بديوان الروزنامة بقلم المحاسبة توابع أمر إلحاق تاريخه ١٥ جمادى الأولى ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م"(١٢٣).

ومما قررته وثائق أصول وخصوم الصرة في العام نفسه بهدف تسجيلها كإلحاقات ما أوردته الوثيقة بنصها الذي يقول: "مرتب إطعام طعامية وإقامة شعائر إسلامية وخيرات سايرة حضرة جناب خديو أكرم دستور وقور لامع النور أفندينا ولي النعم الحاج محمد علي باشا والي مصر حالا أدام الله دولته تكية جديدة در مكة المكرمة زادها الله شرفًا وتعظيما ليوم الدين إنشاء وتجديد حضرة أفندينا المشار إليه بموجب وقفية شرعية معمول بها مؤرخة في ٢٤ صفر

(١٢٣) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، لغاية ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، رقم١٩٨٧ م ع ٢٨٩١ عين ٢٩ مخزن ١٨.

١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م"[١٢٤]، ونلحظ على هذا النص أنه لم يذكر تكاليف مالية على الرغم من أن السجلات مالية في المقام الأول، كما نلحظ نسبة التكية[١٢٥] إلى محمد علي باشا وليس إلى السلطان محمود الثاني؛ الذي سبق أن طلب محمد علي باشا منه موافقته على بنائها، وقرر السلطان مخصصاتها من خلال شراء قريتين كاملتين هما مليج[١٢٦] والطاهرية[١٢٧] من القرى المصرية[١٢٨]، كما يلحظ أيضًا أن تاريخ الوثيقة قد دون بالخطأ في سجلات الأصول والخصوم، والصواب ما أثبتته المحكمة في ٢٢ صفر كما دونا في الحاشية أنها صادرة من محكمة مصر، وليس كما جاء تلك السجلات التي نقدمها للباحثين.

(١٢٤) دفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، لغاية ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، رقم ١٩٨٧ م ع ٢٨٩١ عين ٢٩ مخزن ١٨.

(١٢٥) التكية: هي اللفظ الذي استعمل بديلاً عن لفظ خانقاه، وهي كلمة فارسية معناها بيت العبادة أو بيت الأكل، وقيل أصلها خونقاه أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، وكان بداية إنشاء الخوانق في القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي. علي مبارك، **الخطط**، ٦/ ١٣٦.

(١٢٦) مليج: من قرى المنوفية تابعة لشبين الكوم بمصر. رمزي، **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية**، ق٢، ج٢، ص١٩٣.

(١٢٧) الطاهرية: لا يوجد قرية بهذا الاسم، وإنما الموجود قرية تسمى الظاهرية بالظاء، وليست بالطاء من قرى البحيرة تابعة لإيتاي البارود. رمزي، **القاموس الجغرافي للبلاد المصرية**، ق٢، ج٢، ص٢٤٦.

(١٢٨) وزارة الأوقاف، الدفتر خانة، الحجة رقم ٣٢٨٤، الصادرة من محكمة مصر، المؤرخة في من٢٢ صفر سنة ١٢٦٠هـ/ ١٤ من مارس ١٨٤٤م.

ب - المتأخرات:

من أهم ما ضمنته هذه السجلات مشكلة المتأخرات للصرة، حيث وجدنا فيها سنوات كثيرة تأخرت الصرة عن وصول أموال ومخصصات مكة المكرمة لذويها، ولعل من أبرز المظاهر التي تؤكد تفاقم المشكلة هو أن تقوم الإدارة بإصدار سجل خاص لهذه الأزمة في سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، ثم يضاف إليه متأخرات سنوات لاحقة وتحديدًا العامين القابلين (١٢٤٥-١٢٤٦هـ/ ١٨٢٩-١٨٣٠م)، وتقول الوثيقة في ذلك: "فصار المتأخر وقدره ٣٤٧١ قرشًا و١٦ بارة وصار يضاف بأصول حساب الصرة لسنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م رجعة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م"[١٢٩]، وهذا على سبيل المثال يؤكد تراكم مستحقات أهالي مكة المكرمة، خاصة إذا علمنا أن هذا السجل قد تضمن أسماء الذين لم يحصلوا على مخصصاتهم ودُوّن أيضًا التأكيد على حقوقهم في الحصول عليها لاحقًا، حيث قام أمير الحج بختم الدفتر بنفسه بالطلعة ومعه نائبه[١٣٠]، وقد درجت الإدارة على توفير بعض الأموال المتأخرة في سنوات لاحقة، مثل دفتر سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م

(١٢٩) دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، عمومي ٦٦١٩ نوعي ١٣٧٦ عين - مخزن تركي١.

(١٣٠) الدفتر السابق، ودفتر حساب أصول وخصوم الصرة الشريفة من المنصرف إلى أهالي مكة والمدينة المنورة وكامل العربان وأمين الصرة والكتبة والصيارف والخدمة وخلافهم وثمن مشريات وأجر ومصاريف احتياج تشغيل الكسوة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، رقم م٣٢٦٨ م ع ٦٦٢٣، حفظ نوعي ١٣٨٠ عين - مخزن١.

الذي سجلت فيه السجلات التي بين أيدينا تسديد متأخرات عن سنتي ١٢٣٩-١٢٤٠هـ/ ١٨٢٣-١٨٢٤م، تتمثل في مخصصات لشيخ الحرم المكي، يضاف إلى تصريح سجلات الصرة بأن الدفع عادة يكون على أقساط(١٣١).

ج - المستقطع من صرة مكة المكرمة:

استقطعت الإدارة جزءًا كبيرًا من أموال الإدارة في مكة المكرمة، ويكفي أن نذكر أن المستقطع من الصرة في سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م كان مبلغًا كبيرًا هو ٤٦٦٨٢٢ قرشًا(١٣٢)، وكان المبلغ نفسه في السنة السابقة(١٣٣)، ومن مخصصات الحرم المكي في السنة نفسها ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م قد وصل إلى ٢١٩٣٤ قرشًا، كما استقطع من الأوقاف في مكة المكرمة وحدها مبلغ ١٣٢٩٦ قرشًا و٤٠ نصفًا(١٣٤)، ومن المبالغ المذكورة التي وردت في هذه السجلات مبالغ استقطعت من أوقاف آغوات دار السعادة، وقد استقطع منها ٤٩٢٤٥ قرشًا، واستقطع أيضًا من صرة المتقاعدين مبلغ١٧٧٢١ قرشًا، وهو مبلغ كبير إذا راجعنا صرة المتقاعدين في مكة المكرمة،

(١٣١) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، عمومي ٦٥٣٥نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

(١٣٢) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، عمومي ٦٦١٩ نوعي ١٣٧٦ عين - مخزن تركي١.

(١٣٣) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، عمومي ٦٥٣٥ نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

(١٣٤) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٤هـ عمومي ٦٦١٩ نوعي ١٣٧٦ عين - مخزن تركي١.

وكان يرد للروزنامة مرة أخرى كمقررات وضرائب لصالح الدولة[١٣٥].

د - الموقوف من صرة مكة المكرمة:

لثبات رواتب الصرة لأهالي الحرمين الشريفين وأنها كانت في زيادة مستمرة حتى لو تعرضت أحياناً للتأخير أو الاستقطاع، فإنها دفعت إلى بروز ظاهرة واضحة في العصر العثماني، وهي أن يقوم هؤلاء المكيون والمجاورون ببيع رواتب لبعض الأعوام القابلة، فرغب كثير من المشترين في الاستحواذ عليها بأسعار أقل من قيمتها الأصلية[١٣٦]، وكان القاضي الشرعي في مكة المكرمة يوافق على ذلك، وبدأت تسجل الموقوفات في سجلات خاصة بهذا الاسم، إلا أن تلك السجلات لا يوجد منها في دار الوثائق بالقاهرة سوى أعداد قليلة تنتهي في سنة ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م[١٣٧]؛ لذلك تأتي أهمية مجموعة سجلات أصول وخصوم الصرة التي نقدمها في تلك الدراسة، حيث جمعت في كل سجل الموقوفات السنوية فيما يخص أهالي مكة المكرمة، وكانت مسجلة في أحد

(١٣٥) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م، عمومي ٦٥٣٥ نوعي ١٢٩٢ عين - مخزن تركي١.

(١٣٦) دار الوثائق: دفتر موقوفات الصرة لأهالي الحرمين الشريفين، واجب ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م، رقم ٤١ م ع ٥٦٦٥، نوعي ٤٢٢ مخزن تركي١؛ دفتر قوائم صرة شريفة ولاية جيزية، م٥٧٧ م ع ٥٨٧٨، عين ٦٣٥ مخزن تركي١ عن واجب سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م.

(١٣٧) دار الوثائق: دفتر موقوفات الصرة لأهالي الحرمين الشريفين، واجب ١١٨١هـ/ ١٧٦٧م، رقم ٤١ م ع ٥٦٦٥ نوعي ٤٢٢ مخزن تركي١.

السجلات التي تنقل بياناتها لهذه السجلات، وهو دفتر أمير اللواء أمير الحج ، كما ورد في أصول وخصوم الصرة في سجلات سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م وسنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م وغيرها من السنوات(١٣٨)، إلا أنها كانت أموالاً قليلة وصلت في سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٤م إلى ١٤٣٩٧ قرشًا وكسور ٩ بارة(١٣٩)، أما التفسير لقلة أموال الموقوفات التي كانت تخصم من مستحقيها لصالح المشترين هو أن محمد علي باشا قد استصدر فرمانًا وأحكامًا قضائية بإبطال هذه الظواهر التي تمنع من وصول الأموال في مكة المكرمة من مستحقيها، وقد نجح الباشا في القضاء على تلك الظاهرة، وهو ما يظهر ندرة وجودها في السجلات بعد سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م بصورة واضحة(١٤٠).

(١٣٨) دار الوثائق القومية: جامعة أصول وخصوم الصرة الشريفة، طلعة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، م ٣٦١١، حفظ نوعي ١٥٩٨ م ع ٦٨٤١ مخزن تركي١.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: دفتر جامعة أصول وخصوم الصرة، طلعة الحج ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، رجعة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، س ٦٨٣٨، عين ٢٩ حفظ نوعي ١٥٩٥ م ٣٦١٤.

(١٤٠) دار الوثائق: دفتر أصول وخصوم الصرة عن سنة ١٢٤٤هـ/ ١٨٢٨م، عمومي ٦٦١٩ نوعي ١٣٧٦ عين - مخزن تركي١.

الخاتمة:

بعد هذا العرض تتضح أهمية هذه المجموعة الوثائقية في تاريخ مكة المكرمة، حيث كشفت المجموعة عن مادة تاريخية جديدة في تاريخ مكة، سواء في الجوانب الإدارية أو الاقتصادية والاجتماعية. كما كشفت المجموعة عن إعادة تنظيم المالية في مصر وإعادة تقسيم أموال الأوقاف إلى أقسام ثلاثة جديدة لم تكن قائمة في العصر العثماني الأول، وهو ما يؤكد أهمية هذه المجموعة.

وفي النهاية فإن المجموعة تحتاج إلى دراسة الجوانب العامة في تاريخ المدينة المنورة، وكذلك ما يتعلق بطريق الحج، ودائرة المحمل المصري وأرباب وظائفه بالكامل، وهو من الموضوعات الهامة التي تحتاج إلى دراسة مستفيضة للتعريف بتاريخها.

الملاحق

مجموعة من نماذج السجلات موضوع الدراسة

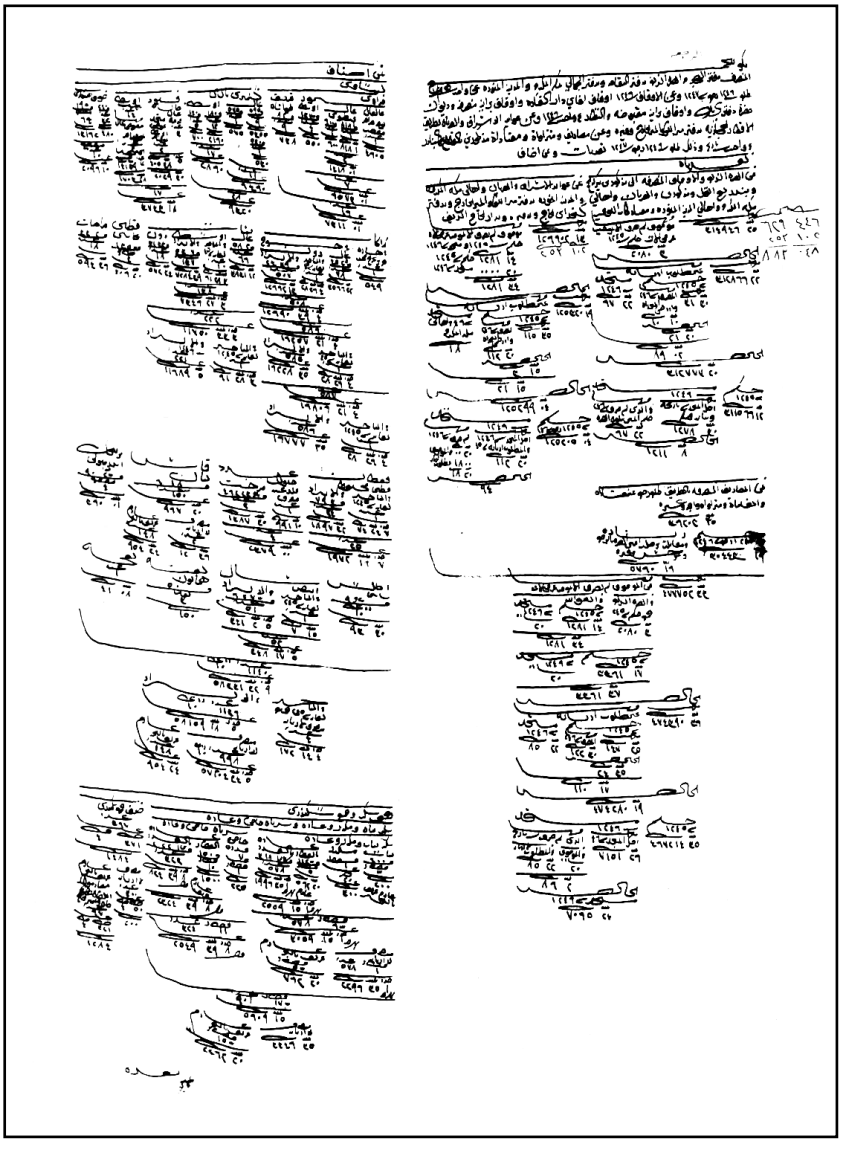

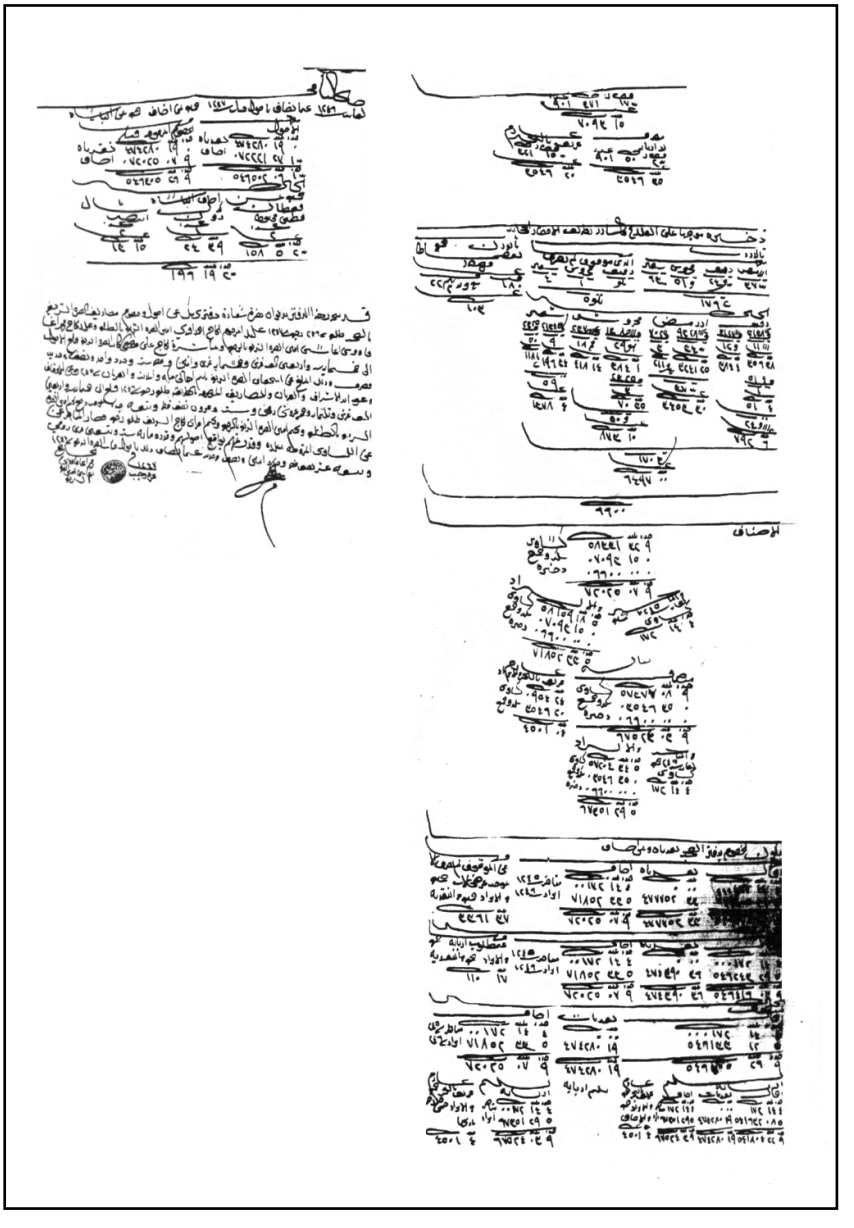

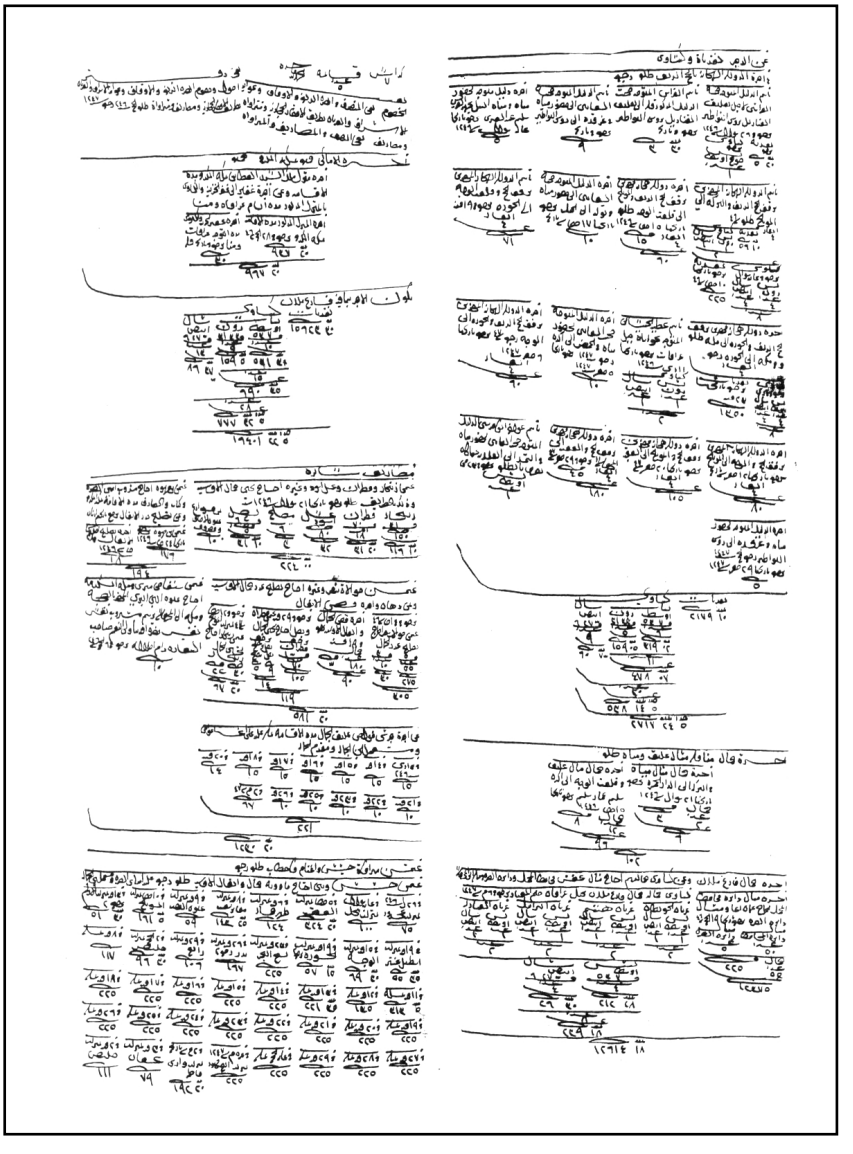

عبدالله بن خميس في مجمع الخالدين: دراسة وجمع لبحوث ابن خميس المقدمة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة

تأليف
د. محمد بن عبدالرحمن الربيِّع

١٦٥ صفحة

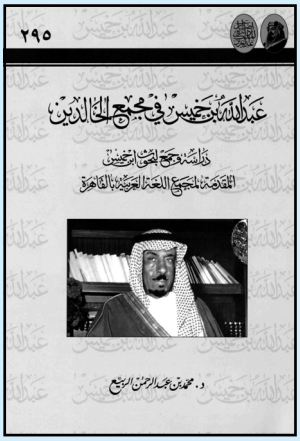

يتحدث عن الشيخ الأديب عبدالله بن خميس – رحمه الله – بصفته من رواد الأدب والفكر والثقافة في المملكة العربية السعودية، وترجمة لحياته المملوءة بالعطاء في موضوعات شتى، كالتاريخ والجغرافية والأدب والنقد والرحلات والتراجم والشعر، فضلاً عن دراسة وجمع لبحوثه المقدمة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

إصدارات الملك عبدالعزيز

ص.ب ٢٩٤٥ – الرياض ١١٤٦١ – المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٠١١٩٩٩/٢١٦٤ – فاكس ٤٠١٣٥٩٧
بريد إلكتروني info@darah.org.sa